بحث

المفاصل الضرورية للمحافظة على وحدة التراب السوري

إعداد: عبد الله زيزان

مركز بحوث للدراسات

2017

الفهرس

المقدمة ٣
المصطلحات والتعريفات: ٤
المكونات الأساسية للشعب السوري: ٦
أولاً: من ناحية عرقية ٧
ثانياً: من ناحية دينية وطائفية: ١٢
التوزع الجغرافي لمكونات الشعب السوري وسورية المفيدة ٢٠
سورية المفيدة: ٢٢
تاريخ العلاقات بين الطوائف والأعراق: ٢٣
التغيير الديمغرافي خلال الثورة ودور المهاجرين الجدد فيه ٢٨
العوامل الخارجية المؤثرة على مكونات الشعب السوري: ٣٥
أهداف ومطامع إيران: ٣٦
أهداف ومطامع روسيا: ٣٨
أهداف تركيا وتأثيرها على الواقع السوري: ٤١
تجارب دول خاضت مشاكل عرقية أو طائفية أو أهلية وتجاوزتها: ٤٣
الولايات المتحدة الأمريكية: ٤٣
الحرب الأهلية الروسية: ٤٤
الحرب الأهلية اللبنانية: ٤٥
التجربة العراقية: ٤٦
الحرب الأهلية في رواندا: ٤٧
نوع الدولة السورية التي ستحافظ على توازن المكونات المجتمعية ٥٢
نتائج وتوصيات للمحافظة على الوحدة الجغرافية لسورية: ٥٤
المصادر والمراجع: ٥٩

المقدمة

تزايد الحديث عن تقسيم سورية وانفراط العقد الاجتماعي للبلاد بعيد أشهر قليلة على اندلاع الثورة فيه منذ آذار من العام ٢٠١١، وذلك رغم كل شعارات الوحدة التي حرص على إبرازها نشطاء الثورة وقادتها، وذلك لأسباب كثيرة، بعضها داخلي، يتحمله السوريون أنفسهم، وبعضها الآخر خارجي لا يتحمل الشعب مسؤوليتها المباشرة، لكنه يتحمل مسؤولية إجهاضها والعمل على إفشال المخططات التي تسعى لتقسيم سورية على أسس عرقية وطائفية..

فرغم أنّ الشعب السوري تعايش بشكل حضاري رائع طوال العقود السابقة منذ سقوط الدولة العثمانية وصولاً للاستعمار الفرنسي الذي سعى جاهداً لإحداث شرخ اجتماعي بين مكونات الشعب، إلا أنّه ما من شك أنّ مرحلة ما بعد انطلاق الثورة ليس كما قبلها، فالنظام السوري الذي بدأ يشعر بخروج الأمور عن سيطرته في البلاد سعى لتأجيج الصراعات الداخلية بين أبناء الشعب الواحد، فانحاز لطائفته العلوية كما حاول جرّ الأقليات الأخرى إلى جانبه بمزاعم الخشية عليهم من طوفان الأكثرية السنية..

لقد سعى أعداء الشعب السوري - داخل النظام وعلى مستوى المجتمع الدولي – إلى تصوير ما يحدث في البلاد على أنّه حرب أهلية بين مكونات الشعب الطائفية والعرقية، رغم النفي القاطع والمتكرر من قبل الثوار لذلك التوصيف، مشددين على أنّ سورية تعيش حركة تحرر وطني بعيداً عن الأفكار الانفصالية أو الانتقام الطائفي..

سنحاول من خلال هذا البحث أن نفند كل تلك المزاعم ونحاول الكشف عن فرص نجاح الشعب السوري في تجاوز هذا الامتحان الصعب من خلال الحفاظ على وحدة التراب السوري، وذلك بالإجابة على الأسئلة التالية:

١- هل تعيش سورية اليوم حرباً أهلية طائفية أو حركة تحرر وطني؟
٢- ما هو مستوى الخطاب الطائفي والعرقي التصادمي بين مكونات الشعب السوري؟
٣- ما هي أسباب التوتر بين مكونات الشعب السوري؟
٤- إلى أي مستوى كان العامل الخارجي سبباً في وصول السوريين إلى وضعهم الحالي؟
٥- هل يمكن تجاوز الخطاب المتشنج بين المكونات السورية؟
٦- ما هي معوقات السلم الأهلي؟

٧- هل يمكن بناء سلم أهلي متين في سورية المستقبل؟

المصطلحات والتعريفات:

الطائفة:

في اللغة: يعرّف (لسان العرب) كلمة الطائفة بأنه: الجزء من الشيء، أو القطعة من الشيء، فهي لفظ يفيد الشمول بشكل واسع، فلا تختص بمفهوم دون آخر، ولا تقتصر على ماهية دون أخرى، بل يمكن أن تكون الطائفة فرداً أو أفراداً، أو طائفة من الناس أو من النبات أو الجماد أو جماعة دينية أو سياسية أو اجتماعية، ويدخل في مفهومها طوائف جميع الأشياء، كما أن كلمة طائفة لا تنحصر في شيء بعينه، وقد استحدثت منها كلمة طائفية.

ويمكن تعريف الطائفية اصطلاحاً بأنها الانتماء لطائفة معينة، سواء كانت دينية أو اجتماعية، ولكن ليست عرقية، فقد يجتمع عدد من القوميات والأعراق في طائفة واحدة باختلاف أوطانهم أو لغاتهم، ففي الحالة السورية، نجد مثلاً أكراداً مسلمين وأكراداً غير مسلمين، يجمعهم العرق لا الطائفة..

الثورة والمعارضة:

يمكن تعريف الثورة عموماً على أنها قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه وعوامه لتغيير نظام الحكم بالقوة السلمية أو المسلحة..

وفي الحالة السورية، فالثورة بدأت في آذار عام ٢٠١١ بهدف تغيير الواقع السياسي في البلاد، بدأت سلمية وأجبرت على حمل السلاح لحماية المدنيين والثوار على حد سواء وقد تدخلت فيها أطراف إقليمية ودولية حرفت مسارها وأطالت أمدها وأدخلتها بمشاكل طائفية واجتماعية عديدة..

أما المعارضة فتصطلح على الشق السياسي للثوار، وإن كانت هناك جهات تصف حتى الثوار بالمعارضة المسلحة، وهو ما يرفضه الكثير من الثوار، حيث أنّ مصطلح المعارضة يوحي بوجود خلاف سياسي لا غير، رغم أنّ القضية أكبر من ذلك بكثير.

الحرب الأهلية:

تعرّف الحرب الأهلية بالحرب الداخلية في بلد ما ويكون أطرافها جماعات مختلفة من السكان. كل فرد فيها يرى في عدوه وحتى في من يبقى على الحياد خائناً لا يمكن التعايش معه..

السلم الأهلي:

وهو مفهوم برز كحالة معاكسة لحالة الحرب الأهلية، ويعني السلام الدائم بين مكونات وجماعات الدولة الواحدة، ورفض كل أشكال القتل والقتال، بل حتى مجرد الدعوة إليه أو التحريض عليه، أو تبريره، وتحويل مفهوم الحق بالاختلاف إلى إيديولوجية الاختلاف والتنظير لها ونشرها..

العدالة الانتقالية:

يعرف المركز الدولي للعدالة الانتقالية هذا المصطلح بأنه مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات.

سورية المفيدة:

مصطلح مستحدث برز بشكل جلي خلال الثورة السورية، وتحديداً بعد أن فقد النظام مساحات واسعة من البلاد لصالح الثوار، فكانت قناعته في مرحلة من المراحل تؤكد عدم قدرته على استعادة كل ما خسره، فبرزت تلك الفكرة وذلك بإنشاء دويلة بين المناطق المؤيدة للنظام وصولاً للعاصمة دمشق، بحيث يتمكن النظام من البقاء على هذه البقعة الجغرافية لسنوات طويلة وربما لعقود، وقد شهد المصطلح تطوراً وانكماشاً بحسب التطورات الدولية والإقليمية وتأثيرها على موازين القوى في البلاد.

المكونات الأساسية للشعب السوري:

مخاطر الانقسام المجتمعي وبالتالي التقسيم الجغرافي غالباً ما تكون على خلفيات إثنية أو دينية، لذا فإن الحديث عن المحافظة على وحدة التراب السوري يعني لزاماً ضرورة فهم مكونات الشعب السوري، لفهم فرص نجاح بقاء ذلك الشعب موحداً، وسيكون الحديث عن مكونات الشعب السوري من منطلقين، الأول إثني عرقي والثاني ديني طائفي، فرغم أنّ الغالبية الساحقة من السوريين هم من العرب إلا أن هناك العديد من الأعراق تعيش في البلاد منذ فترات طويلة، فهناك الكرد والتركمان والسريان الآشوريّون والشركس بالإضافة للأرمن..

وكما أنّ العرب هم أغلبية الشعب السوري من الناحية العرقية، فإن الدين الإسلامي (السنّة) هو دين أغلبية الشعب السوري من الناحية الدينية والطائفية، مع وجود العديد من الطوائف والأديان الأخرى بنسب متفاوتة وأبرزها: الطائفة العلوية والطائفة الدرزية والطائفة الإسماعيلية والدين المسيحي بالإضافة للعديد من الطوائف والأديان الأخرى بنسب تقل عن ال ١ %..

وعند الحديث عن النسب المئوية فلا توجد جهة تستطيع إعطاء أرقام دقيقة لمكونات الشعب السوري، فكل النسب المطروحة مثار شك وذلك لدخول العوامل السياسية في أغلب الإحصاءات المتوفرة، لكن آخر إحصاء رسمي كان في عام ١٩٨٦ بيّن أن نسبة المسلمين (السنّة) تبلغ ٧٦,١٪، و١١,٥٪ علويون، و٣٪ دروز، و١٪ إسماعيليون، و٤,٥٪ مسيحيون، و٠,٤٪ شيعة اثني عشرية[١]. لكنّ الباحثين يشككون في دقة هذه النسب، ويرون أن نسبة السنّة في سورية أكثر من ذلك، لأنهم الشعب وليسوا طائفة من طوائفه، لكن هناك تعمد لتقليل نسبتهم من جهات محلية وإقليمية ودولية.

ويقول نائب الرئيس السوري السابق عبدالحليم خدام، إن السنّة مع الأكراد يمثلون ما نسبته ٨٥٪، إلى جانب ٩٪ من العلويين، و٥٪ من المسيحيين (بعد أن هاجر كثير منهم)، وفي التقديرات الأميركية فإن ٧٧٪ من السكان مسلمون (سنّة)، و١٠٪ علويون ومرشديون، و٣٪ دروز وإسماعيليون وشيعة اثنا عشرية، و٨٪ من السكان مسيحيون من طوائف مختلفة، وتوجد أيضا أقلية يزيدية في منطقة جبل سنجار على الحدود مع العراق.

[١] (الجغرافيا دعمت التاريخ في الحفاظ على الوحدة الوطنية، سورية.. بلد متعدّد الأديان في انسجام طائفي)، المصدر: دبي الإمارات اليوم.

نلاحظ مما سبق أنّه لا توجد إحصائية دقيقة لنسب المكونات السورية، لكن العامل المشترك بين كل تلك الإحصاءات هو الإقرار بوجود مكون أساسي يشكل غالبية المجتمع السوري وهو الإسلام (السنّة) من الناحية الدينية والعرب من الناحية العرقية، مما يجعل فكرة الحديث عن فسيفساء سورية غير صحيح نهائياً، وهو ما سيوضحه البحث لاحقاً..

أولاً: من ناحية عرقية

العرب:

رغم أنّ التركيبة السكانية السورية تحوي العديد من الأعراق إلا أنّ العرب يشكلون الغالبية العظمى للسوريين، فمع اختلاف نسبة الأعراق بحسب الجهة التي تزعم أنها تملك الحقيقة فإنّ نسبة العرب لا تقل بأقل التقديرات عن الـ ٨٥% وبأفضلها ٩٢% مما يعني أنّ العرب هم المكون الرئيس للشعب السوري، ويليهم مباشرة الأكراد بنسبة بين ال ٧% إلى ١٥% فيما تتوزع بقية الأعراق النسبة الضئيلة المتبقية..

وهذا يعني أنه من الناحية العرقية لا يجوز وصف الشعب السوري بالفسيفسائي، كما لا يجوز ذلك الوصف حتى من الناحية الدينية والطائفية كما سنوضح لاحقاً، فوجود هذه النسبة الكبيرة من العرب وتليها نسبة الأكراد كما ذكرنا سابقاً يحصر الفسيفسائية السورية من الناحية العرقية بحدود ال ٢ % فقط، لذا ينظر بعين الشك للذين يكرّسون مفهوم الفسيفسائية على الحالة السورية، وكأنّهم في ذلك يساوون بين مكونات الشعب رغم التفاوت الهائل في نسبهم، وإن كان الشعب السوري لم يفرق يوماً بين أفراده على أساس العرق، كما لم يفرقوا بينهم على أساس الطائفة والدين كما سيتضح ذلك لاحقاً..

يغلب على عرب سورية حرصهم على وحدة التراب السوري ويرفضون دعوات التقسيم أو حتى محاولات تحويل شكل الدولة إلى فيدرالية لا مركزية، وينبع ذلك من اعتقادهم أنّ قوة سورية تأتي من وحدة جغرافيتها، وشعورهم أنّ تقسيم البلاد على أساس إثني سيضعف جميع الأطراف، إلا أنّ هناك بعض العرب الذين ينتمون لأقليات طائفية يرون أنّ تقسيم البلاد قد يعطيهم امتيازات أكبر من اندماجهم في دولة موحدة، وهذا الانطباع تزايد في فترة ما بعد انطلاق الثورة السورية ٢٠١١..

الكرد:

يقدّر عدد الأكراد حول العالم بحسب إحصاء ٢٠١٦ بحوالي ٣٥ مليون نسمة، ويتركز توزيعهم في كل من تركيا والعراق وإيران وسورية، وبحسب تقديرات فإنّ ٤٦% من أكراد العالم موجودون في تركيا، وحوالي ٢٣% في العراق و ٢٠% في إيران و٤% منهم في سورية[٢]..

وبحسب هذه الأرقام فإنّ نسبة الأكراد في سورية بين ٧% وال ٨%، وإن كان هناك بعض المصادر الكردية تبالغ في تلك النسب وتتحدث عن ١٥% وذلك لأهداف سياسية بالغالب، ويعيش معظمهم شمال شرقي البلاد كمدن الحسكة والقامشلي وديريك وعين العرب (كوباني) وعامودا والقحطانية والمالكية إضافة إلى عفرين (جبل الأكراد) في محافظة حلب، كما وينتشرون في كل الأراضي السورية ويختلطون تماماً مع بقية مكونات المجتمع.

عانى الأكراد كثيراً في مراحل متعاقبة من حكم حزب البعث، لا سيما فترة حكم حافظ الأسد، الذي عمل على تهميشهم والانتقاص من حقوقهم، حتى منع كثيراً منهم من حمل الأوراق الرسمية لا سيما جوازات السفر، بحجج مختلفة، أهمها الزعم أنّ جزءاً منهم أتى إلى سورية بطريقة غير شرعية منذ ما قبل الاستقلال..

وعلى النقيض من ذلك فلا تكاد تجد بالتاريخ مشكلة كردية في المنطقة، لا في فترة الدولة العربية الإسلامية ولا في عهد المماليك ولا أيام الخلافة العثمانية، وقد بدأت ملامح المشكلة الكردية منذ اتفاقية (سايكس بيكو) التي قسّمت بلاد الشام، ووضعت حدوداً جديدة للدولة التركية بعد انهيار الخلافة العثمانية، وبذلك توزعت كردستان بين تركيا وإيران والعراق وخرج الأكراد من اللعبة دون أن يستفيدوا شيئاً..[٣]

ويبدو أن المخططين لتقسيم المنطقة عمدوا إلى توزيع مناطق الوجود الكردي بين عدة دول كما عمدوا إلى إضاعة حقوقهم لإشعارهم بالمظلومية الدائمة، مما سهّل على المحتل الغربي السيطرة على المنطقة من خلال دعم أطراف النزاع واللعب على وتر حقوق كل طرف، وبذلك بات الأكراد الضحية مرتين، مرة بتقسيم مناطقهم بين دول عدة، ومرة بدعمهم غربياً بحجة مساندة حقوقهم

[٢] التوزيع الجغرافي للمجموعات الكردية المختلفة، موقع مشروع جوشوا للمجموعات الإثنيّة (https://joshuaproject.net/filter).
[٣] (الأكراد والمشكلة الكردية في سورية) باسل العودات.

مما جعلهم أداة لهم في المنطقة، ووسيلة لزعزعة استقرار البلاد، ووضعهم في مواجهة مع شعوب المنطقة في كثير من نقاط التماس..

فبعد قيام جمهورية (مهاباد) الكردية في إيران (التي لم تدم أكثر من ١١شهراً فقط، وذلك بعيد الحرب العالمية الثانية) وحركة تمرد مصطفى البرزاني في العراق بدأت المحاولات للحصول على حقوق قومية كردية في تركيا والعراق وإيران وهو ما انعكس على سورية، فأدت هذه المحاولات إلى حذر وريبة لدى الحكومات السورية المتعاقبة وبدأت الأمور تأخذ بالتعقيد والتأزم.

إلا أنّ واقع الأكراد في سورية مختلف عن غيره من الدول الأخرى حيث أنّ الأكراد في سورية لا يتجمعون في منطقة جغرافية واحدة، كما أن مناطقهم غير متصلة جغرافياً بكردستان، فالأكراد بالأصل سكنوا الجبال، ومنطقة الجزيرة التي يسكنونها فيها خليط من عدة إثنيات عربية وكردية وآشورية.

وبالرغم من ذلك فإنّ طموحات الأكراد في سورية تقتضي إنشاء كيان منفصل، ورغم فشل كل محاولاتهم التاريخية المتكررة السابقة إلا أنّهم وجدوا في الثورة السورية ٢٠١١ فرصة تاريخية لتحقيق أحلامهم، حيث إنّ الظروف الدولية باتت مواتية تماماً، فحصلوا على دعم غير محدود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وقتال تنظيم داعش حتى في المناطق التي لا يكاد يوجد فيها أي وجود كردي، وكانت نتيجة ذلك السيطرة على مناطق ذات أغلبية عربية، وقد تم بالفعل تهجير الكثير من القرى من أبنائها العرب، في محاولة لتغيير ديمغرافية تلك المناطق..

وعلى خطورة الأهداف التي تسعى لها بعض المجموعات الكردية التي تمس وحدة التراب السوري بشكل مباشر إلا أنّ عوامل داخلية (داخل الأكراد) وأخرى خارجية تحد من هذه الخطورة، فالمؤكد أنّه ليس كل الأكراد متفقين على هدف الانفصال، حيث تنحصر هذه الطموحات بمجموعات لها ارتباطاتها الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي، وتتلقى دعماً مباشراً وغير مباشر من تلك الأطراف بهدف المحافظة على عدم استقرار المنطقة مما يسهّل السيطرة على الجميع..

من جهة أخرى هناك أطراف إقليمية كبيرة ترى في الحراك الانفصالي للأكراد خطراً وجودياً وتحاول جاهدة لعرقلة طموحاتهم، مما يصعّب عليهم مشروعهم، وهذا يعني أنّ الظروف الداخلية والخارجية تحوي العديد من العوامل التي تسهم في الحفاظ على التراب السوري، لكن بدون تحرك

جاد وفعّال من كل مكونات الشعب السوري للحفاظ على وحدة بلادهم فإنّ كل تلك الظروف لن تحول دون تحقيق حلم الانفصاليين من الأكراد..

التركمان:

تركمان سورية أو أتراك سورية، تعد المجموعة الإثنيّة الثالثة في سورية، ونسبتهم تتراوح بشكل تقريبي بين ٣% و ال ٧ % من سكّان سورية، ويتوزعون بشكل أساسي في ستّ محافظات سوريّة: حمص وحماة ودمشق وحلب واللاذقيّة والقنيطرة (الجولان)..

والتركمان ينقسمون بشكل أساسي إلى قسمين: أتراك المدن وأتراك الأرياف.

أتراك المدن: بنسبة ٧٠% تقريباً من أتراك سورية وهم منحدرون من شعوب تركيّة عدّة: كالأتراك العثمانيّين والأذربيجانيّين والتتار والباشكير والأوغوز والأيغور والأوزبك وغيرها من الشعوب التركيّة، يتركّزون في المدن السوريّة الكبرى خصوصاً حمص وحماة ودمشق وحلب واللاذقيّة، ومعظمهم معرّبون تماماً فلا يتحدثون بلغاتهم التركية، وحتى ملامحهم قريبة من الملامح العربيّة.

أتراك الريف: بنسبة ٣٠% من أتراك سورية وهم المنحدرون من قبائل الأوغوز التركيّة وينتشرون بأرياف محافظات: حلب وإدلب وحمص وحماة واللاذقية والقنيطرة، ومعظم أترك الريف ما زالوا محافظين على لغتهم الأم وهويّتهم الثقافيّة، وملامحهم مميّزة شبيهة لملامح شعوب آسيا الوسطى التركية.

لم يُعرف عن تركمان سورية أي نزعة انفصالية، وقد يرجع ذلك لقلة نسبتهم وتشتت توزيعهم الجغرافي في البلاد، بالإضافة لحسهم الوطني واندماجهم الكامل مع بقية مكونات الشعب السوري..

كان لتركمان سورية دور فاعل في الثورة السورية ٢٠١١ كبقية أفراد الشعب السوري، وقد حظوا باهتمام إضافي من قبل الحكومة التركية، خاصة بعد تعرض مناطقهم للقصف الشديد في جبل التركمان، فقد استُخدموا كوسيلة لنقل رسائل النظام وحلفائه للجانب التركي، وقد ذكرهم عدد من المسؤولين الأتراك في لقاءات صحفية متعددة، مطالبين بحماية الأقلية التركمانية في سورية..

الآراميون أو السريان أو الكلدان أو الآشوريّون

يعدّ الآراميون من الإثنيّات السوريّة الصغيرة من حيث العدد لكنّها من أقدم القوميّات التي سكنت سورية، نسبتهم تقريباً ٢% من تعداد السكّان، ممن ينطقون بلغتهم الأم والمحافظين على هويّتهم الثقافيّة، ويتركّزون في محافظة الحسكة، خصوصاً مدينتي الحسكة والقامشلي، كما توجد تجمعات لهم في دير الزور وحلب ومنطقة القلمون بريف دمشق، ويدين أغلبهم بالمسيحيّة مع أقليّة صغيرة مسلمة، ونسبة كبيرة منهم تعود أصولهم لجنوبيّ شرقيّ تركيا وشماليّ غربيّ إيران، لجئوا لسورية هرباً من عمليّات قتل وحروب في مناطقهم..

نظراً لقلة أعداد هذه القومية، فإنه لا يكاد يُذكر لهم دور في الثورة السورية، ولا يكاد يُعرف لهم موقف مما يحدث في البلاد، لذلك لا يُعدّون من الأقليات التي يُخشى من انفصالها، أو مطالبتها بتقسيم سورية، لذلك لن نركّز على هذه القومية في هذا البحث..

الشركس:

تعداد الشركس في سورية قليل جداً، فنسبتهم لا تكاد تصل إلى ١% من سكّان سورية، وينتشرون بشكل أساسي بمحافظات حمص وحماة والقنيطرة، كما توجد للشركس تجمعّات صغيرة بمحافظات أخرى متل: الحسكة ودمشق ودرعا وحلب والرقة وريف دمشق.

معظم الشركس لجئوا إلى سورية بعد عمليّات التطهير العرقي والديني من جانب الإمبراطوريّة الروسيّة ضد مسلمي شمال القوقاز، وأغلبهم من أهل السنّة والجماعة ويتبعون المذهب الحنفي، ولهم ملامح قوقازيّة مميّزة..

أغلب الشركس متعلّمون ومعرّبون تماماً فلا يتقنون لغتهم الأم، خاصة الأجيال الجديدة منهم، ونتيجة لذلك لم يظهر لهم دور مميز في الثورة، فهم مندمجون تماماً بين مكونات الشعب الأخرى، ومشاركتهم في الثورة مرتبطة بأفرادهم وليس بقوميّتهم، لذلك لم يُعرف عنهم مطالب انفصالية، وعليه لن يتناولهم البحث بالكثير من التدقيق..

الأرمن:

الإثنية الأرمنيّة هي سابع إثنيّة سوريّة، ونسبتهم أقل من ١% من السكّان، ومدينة حلب تحتوي التجمع الأكبر لهم في سورية، كما توجد تجمّعات للأرمن بمحافظات الحسكة ودمشق ودير الزور وحمص واللاذقيّة، ومعظمهم لجئوا لسورية أثناء انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة، وأغلبهم مازالوا يتحدثون باللغة الأرمينيّة وبطلاقة..

لم يعرف للأرمن موقف من الثورة السورية، فهم بأعدادهم القليلة لا يملكون التأثير على سير الأحداث في البلاد، كما أنّ تعدادهم وتوزعهم لا يسمح لهم بالتفكير بإنشاء كيان خاص لهم، لذلك لن نتناولهم ضمن هذا البحث..

قوميّات أخرى:

التنوع الإثني في سورية لا يقتصر على القوميات السبع التي ذكرناها سابقاً فهناك قوميات أخرى كثيرة لكنّ مجموعها مجتمعين أقل من نصف بالمئة، ورغم ذلك فوجودهم بسورية ساعد في التنوع الثقافي في البلاد، وجعل من سورية غنيّة بالثقافات والأعراف، وانحصرت تلك القوميات على بعض العائلات في المدن الكبرى كدمشق وحلب وحمص، ومن أبرز تلك القوميّات: اليونانيون والألبان والبوشناق والفرس والبشتون والبلوش والأمازيع والروس والجورجيون وغيرهم.

ثانياً: من ناحية دينية وطائفية:

ذكرنا في القسم السابق عن تنوع المجتمع السوري عرقياً بحيث يتكون المجتمع من ٧ أعراق رئيسة وعشرات الأعراق الصغيرة جداً، وهنا سنذكر التنوع المجتمعي من الناحية الدينية والطائفية، فالمجتمع يتكون من ٥ أديان وطوائف رئيسة والعديد من الديانات الأخرى الصغيرة..

وكما أنّ العرب هم المكون الرئيس للمجتمع السوري ليشكلوا الأغلبية المطلقة للمجتمع من الناحية العرقية فإن الدين الإسلامي وتحديداً أهل السنة والجماعة يشكلون الأغلبية المطلقة للمجتمع من الناحية الدينية والطائفية، فيما تتوزع ٤ طوائف أخرى النسبة المتبقية التي قد لا تتجاوز ال ١٥% بحسب بعض الإحصاءات، والطوائف هي: العلويون و المسيحيون والدروز والإسماعيليون، فيما تتواجد ديانات وطوائف أخرى بنسب لا تكاد تذكر..

الدين الإسلامي (السنة):

يشكل المسلمون المعروفون باسم أهل السنة والجماعة الغالبية المطلقة للشعب السوري وتتفاوت تقديرات نسبتهم ما بين ال ٧٥% إلى ٨٥%، فنسب الطوائف الرئيسة غير متوفرة بأرقام وإحصائيات دقيقة، لعدم قيام الجهات الرسمية بهذه الإحصائيات لأكثر من ثلاثين عاماً، إلا أنّ دراسة مواقع تمركز كل طائفة ونسبة وجودها في تلك المناطق ساعد بعض المهتمين في استنتاج النسب التي قد تصل إلى درجة مقبولة من الدقة...

وكانت آخر إحصائية رسمية في سورية عام ١٩٨٦ قد بينت أن نسب الطوائف كالتالي:

المسلمون السنة ٧٦,١ %

العلويون ١١,٥ %

الدروز ٣ %

الإسماعيليون ١ %

المسيحيون ٤,٥ %

الشيعة ٠,٤ %

وبما أنّ هذا الإحصاء تم في زمن حافظ الأسد ذي الأصول العلوية، فإن هذه النسب تُقابل بالكثير من الشك والريبة، وربما جاءت للرد على الإحصائيات التي كانت تتحدث في تلك الفترة بأن العلويين لا يتجاوزون ال ٥ إلى ٦ بالمئة فقط من مجمل المجتمع، فكان الإحصاء يثبت ضعف هذه النسبة على حساب نسبة المسلمين السنّة..

فالكثير من المتابعين للشأن السوري يرجحون أنّ نسبة المسلمين السنة تتجاوز الـ ٨٠ بالمئة في مقابل أقل من ٩ بالمئة للعلويين، إلا أنّه لا يمكن تأكيد أي معلومة تتعلق بالنسب الفعلية للطوائف، فالتقديرات الأمريكية تشير إلى ٧٧ بالمئة من السنة مقابل ١٠ بالمئة من العلويين[٤]، أما نائب الرئيس

[٤] سورية.. بلد متعدّد الأديان في انسجام طائفي، موقع الإمارات اليوم، ٢٠-٠٣-٢٠١٢

السوري السابق عبد الحليم خدام، والمنشق عن النظام منذ عام ٢٠٠٥ فيرى أن نسبة السنة تصل إلى ٨٥ بالمئة مقابل ٩ بالمئة للعلويين..

وأياً كانت نسبة المسلمين السنة فإن المؤكد الوحيد أنهم يشكلون غالبية مطلقة تنفي فكرة الفسيفسائية الطائفية في سورية، حيث إنّ التنوع الكبير في الطوائف والديانات في سورية تنحصر في أقل من خُمس تعداد السكان، على عكس بعض دول الجوار السوري، فالعراق مثلاً تتقارب نسب الطوائف والأعراق هناك بشكل كبير، وهو الأمر نفسه في لبنان..

وإذا كانت نسب الأديان والطوائف مهمة لتحديد مستقبل سورية، وللحكم على إمكانية المحافظة على وحدة التراب السوري، فإن التوزع الجغرافي لتلك الطوائف هو في ذات الأهمية، فيكفي أن نعرف أن المسلمين السنة ينتشرون في ١١ محافظة سورية من أصل ١٤ على شكل أغلبية مطلقة، في حين يقل وجودهم في المحافظات الثلاث المتبقية ما بين ١٠ % إلى ٤٠ % كما سنذكر ذلك بشيء من التفصيل لاحقاً..

الطائفة العلوية:

يعدّ "العلويون" أو "النصيريون" من الفرق الباطنية المنبثقة عن الشيعة تعود بداياتها للقرن الثالث الهجري، فقد ذكر حسن بن موسى النوبختي (٢٨٨ هـ / ٩٠٠ م) في كتابه فرق الشيعة أنّ إحدى الفرق الشيعية تدعى النميرية نسبة إلى محمد بن نصير النميري، وهو أقدم مصدر معروف تم فيه ذكر النصيرية، وكان محمد بن نصير ملازماً للحسن العسكري الإمام الحادي عشر عند الشيعة برتبة البابية، وتوفي عام ٢٧٠ هـ أي بعد عشر سنوات من ميلاد الحسين بن حمدان الخصيبي المؤسس الفعلي للطائفة النصيرية الذي أرسى تعاليمها وقواعدها، وحوّلها من مجموعة دينية لأفراد تجمعهم وحدة العقيدة غير مترابطين جغرافياً، إلى جماعة بشرية متوطنة، وذلك من خلال نشاطه الدعوي العلني(٥).

وفي سورية الحديثة ينتشر العلويون في العديد من المحافظات، لكنّ وجودهم أساساً يتركز في المنطقة الساحلية بمحافظتي اللاذقية وطرطوس بالإضافة إلى تجمع آخر لهم غربي كل من حمص

(٥) العلويون بين التاريخ والسلطة (أورينت فيجن للدراسات والبحوث)

وحماة، حيث يشكلون ما نسبته ١٠ بالمئة من أهالي حمص وحماة، مقابل ما يقارب الـ ٥٠ بالمئة في اللاذقية وطرطوس...

وبالنظر إلى المنطقة الساحلية والجبال العلوية ككل فإنها لا تتميز بالصفاء الطائفي فهم يعيشون متداخلين مع المسحيين والسنة والإسماعيليين ولكن قراهم وتجمعاتهم الضيقة يغلب عليها هذا الطابع، بل إنّ إحصاءً عددياً أجراه الفرنسيون سنة ١٩٢٣ كان التوزع الديني والطائفي فيه كالتالي:

١٠١,٠٠٠ علوي. ٩٤,٠٠٠ مسلم سنّي. ٥,٠٠٠ إسماعيلي. ٣٤,٠٠٠ مسيحي[٦]، ما يعني أنّ نسبة العلويين بحسب الإحصاء الفرنسي في مناطق الساحل لا تزيد عن ٤٣ % من مجموع سكان تلك المنطقة مقابل ٤٠ % للسنة..

ومع أنّ نسبة العلويين في سورية قليلة حتى في مناطق تمركزهم إلا أنّ التاريخ الحديث لم يسجل أي حادثة طائفية قامت بها الأغلبية السنية تجاه الأقلية العلوية، بل كان التعايش بينهم بعيداً عن النعرات الطائفية، لكنّ ذلك لم يرق للاحتلال الفرنسي الذي آلمته المقاومة الشعبية آنذاك، فلعب على الوتر الطائفي، واستطاع إقناع بعض القيادات العلوية بفكرة الانفصال وضرورة حماية أنفسهم من الأكثرية السنية، فكانت إحدى الخطوات العملية عام ١٩٢١ تشكيل جيش طائفي سمي "جيش المشرق"[٧]، سعوا من خلال هذا الجيش إلى التلاعب بموازين القوى في المجتمع السوري بإعطاء الأقليات السيطرة الكاملة على هذا الجيش الوليد، فكان أغلب عناصره من العلويين والدروز والإسماعيليين والمسيحيين، في حين أعطوا السنّة ٤ كتائب فقط في هذا الجيش وكانت هذه الكتائب من الأقلية الكردية والشركسية ومن البدو[٨]...

والخطوة التالية التي قام بها الفرنسيون هي تقسيم سورية على أساس طائفي، فقام مشروعهم في عام ١٩٢٢ على تقسيم سورية إلى ٤ دويلات، واحدة دمشقية سنية والأخرى حلبية سنية وثالثة علوية ورابعة درزية في جبل الدروز[٩]، إلا أنّ المشروع فشل بامتياز حينها، فلم تمتلك أيٌّ من هذه الدويلات منفردة مقومات الدولة الأساسية، خاصة العلوية والدرزية فقد كانت كل منهما

(٦) تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي (ستيفن لونغريغ)

(٧) باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ص ٣٧.

(٨) صالح السعيدي، مسار الصعود العلوي للسلطة في سوريا، موقع إيلاف نقلاً عن القبس الكويتية.

(٩) باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ص ٣٣.

كنقطة صغيرة في محيط سني واسع، بالإضافة إلى عدم توافر مقومات الدولة من حيث الموارد الطبيعية وغيرها...

وفي الثورة السورية ٢٠١١ عمل النظام السوري على جرّ الطائفة العلوية لصالحه، وذلك بتخويفهم من مصيرهم حال سقوط النظام، فنجح باصطفاف أغلبية العلويين معه، وبقيت جيوب معارضة بسيطة، تم التعامل معها من قبل النظام فلم يكتب لها النجاح...

لكن ومع مرور الوقت، تشكّل لدى النظام والطائفة العلوية من ورائه اقتناع أنّ الأمور خرجت عن السيطرة، وأنّ إعادة سورية كاملة لسيطرة النظام بات حلماً صعب المنال، فبدأ التفكير العملي بتقسيم سورية، وانكماش النظام لمناطق النفوذ العلوية، فيما بات يعرف باسم سورية المفيدة التي سنتحدث عنها بفصل لاحق مستقل في هذا البحث..

حيث سنركز في البحث على الأقلية العلوية والأقلية الكردية اللتين تهددان وحدة التراب السوري بصورة أكبر من أي أقلية أخرى، فكلتاهما تتلقيان دعماً خارجياً كبيراً يمكنّهما من تحقيق مآربهم ما لم يتدارك السوريون خطورة هذا الأمر والعمل على إجهاض المحاولات الرامية للتقسيم والتغيير الديمغرافي في البلاد..

الطائفة الدرزية:

تعد الطائفة الدرزيّة الطائفة الدينيّة الرابعة في سورية من حيث عدد السكان، ونسبتهم تقريباً بين ٢% و ٤% من سكّان سورية، ويتركز وجودهم بمحافظة السويداء بالإضافة إلى ثلاث محافظات أخرى بنسب قليلة: القنيطرة وريف دمشق وإدلب، وهم بمحافظة إدلب أقلية صغيرة ويتركزون في جبل السماق بمنطقة حارم، كما أنّهم بمحافظة ريف دمشق يتركزون في مدينة جرمانا.

أما في محافظة القنيطرة، فقبل الاحتلال الإسرائيلي للجولان كان معظم سكان القنيطرة سنّة (من العرب والشركس) وأقليّات مسيحيّة ودرزيّة، لكن بعد الاحتلال الإسرائيلي تم تهجير معظم سكّانها، حاليّاً يوجد أغلب الدروز في بلدة حَضَرْ من القسم المحرر، وبلدات وقرى خاضعة للاحتلال الإسرائيلي: كمجدل شمس ومسعدة وبقعاتا وعين قنية..

أما محافظة السويداء (جبل الدروز)، فتعد مركز ثقل الدروز في سورية وغالبيّة سكّانها منهم وتعيش فيها أقليّة صغيرة مسيحيّة وأقليّة سنيّة محدودة.

وكما ذكرنا سابقاً، فإنّه في عهد الاحتلال الفرنسي تم اقتطاع دويلة عام ١٩٢٢ باسم دولة الدروز من ضمن ٤ دويلات قامت فرنسا بإنشائها لتقسيم سورية، إلا أنّ الدويلة الدرزية كانت الأكثر ضعفاً لتواجدها في محيط سنّي من جهة، ولعدم وجود حدود مائية لها من جهة أخرى (كما في الدويلة العلوية)، مما ساعد على سرعة انهيار مشروع التقسيم بصورة سريعة..

وفي الثورة السورية ٢٠١١ حاول النظام مراراً جرّ الطائفة الدرزية إلى مربع النظام تحت ذريعة حماية الأقليات، والتخويف من المحيط السني، إلا أنّ محاولاته على المستوى الشعبي العام باءت بالفشل، رغم وجود العديد من قيادات الجيش وبعض الأجهزة الأمنية من الدروز الذين تماهوا تماماً مع النظام، إلا أنّ ذلك لم يمتد إلى عموم الدروز، وهو ما يفسر هدوء جبهة السويداء منذ قيام الثورة السورية، فقد اختاروا الوقوف على الحياد، إلا أنّه حياد مشوب بالعديد من الخروقات، فقد جرى هناك حراك شعبي عدة مرات تعامل معه النظام بحزم...

وربما كان اغتيال الشيخ وحيد البلعوس أحد أبرز ما كان يعرف بمشايخ الكرامة مع عدد آخر من المشايخ في أيلول من العام ٢٠١٥ ذروة الصراع بين النظام وأطراف في الطائفة الدرزية، فقد اتهم الأهالي الأمن العسكري تحديداً بالوقوف وراء عملية الاغتيال التي تمت بعبوة ناسفة استهدفت موكبه مع عدد من مشايخهم، فكان رد الأهالي باستهداف الفروع الأمنية في المحافظة، إلا أنّه تم تطويق الأمر، ولم يتطور إلى حراك شعبي قوي ومستمر..

لم يُظهر الدروز خلال الثورة السورية ٢٠١١ شهية للانفصال بدويلة خاصة بهم كما يُظهر ذلك الأكراد أو العلويون، إلا أنّ تمركزهم بمنطقة جغرافية واحدة يعدّ عاملاً مهماً في حال أرادت الطائفة ذلك، رغم الذاكرة الحديثة التي تُنبئ بفشل مثل هكذا مشروع...

الطائفة الإسماعيلية:

تعدّ الطائفة الإسماعليّة خامس طائفة دينية في سورية، ونسبتهم أقل من ١% من إجمالي سكّان سورية، ويتركز وجودهم بشكل أساسي في محافظتي حماة وطرطوس، ففي محافظة حماة يتركزون بمدينة السَلَميَّة وريفها ومدينة مِصْياف وريفها وأعداد قليلة في مدينة حماة، أما في محافظة طرطوس فهم موجودون ببلدة القَدْموس وريفها ومنطقة نهر الخوابي شرق مدينة طرطوس.

وتعدّ مدينة السلميّة مركز ثقل الإسماعيليين ففيها أكثر من ثلثي إسماعيلي سورية، أما مدينة مصياف فسكّانها من الطائفة الإسماعيليّة يشكلون ما بين النصف إلى الثلثين منها مع أقليّة كبيرة علويّة وأقليّة سُنّيّة صغيرة وبالمثل بلدة القدموس أغلبيّة سكانها إسماعيليّون مع أقليّة علويّة، أمّا نهر الخوابي فأغلب قراه إسماعيليّة خالصة: كالبريكية وبيت ديبة ونبع ناصر.

رغم قلة عدد الطائفة الإسماعيلية إلا أنّهم لعبوا دوراً مهماً في تشكيل الدولة السورية ما بعد الانفصال عن مصر من خلال اللجنة العسكرية الخاصة التي شارك فيها الإسماعيليان: أحمد المير وعبدالكريم الجندي، تلك اللجنة التي كانت نواة لانقلاب عسكري أوصل حزب البعث إلى السلطة، ومن خلاله وصل حافظ الأسد إلى رأس هرم السلطة في سورية، إلا أنّ دور الإسماعيليين تراجع فيما بعد، في ظل سيطرة الطائفة العلوية على كل مفاصل الحكم في البلاد..

في الثورة السورية ٢٠١١ لم يكن للإسماعيليين أي دور بارز سواء بتأييد النظام أو الثورة، برغم وجود ضباط وعناصر منهم في الجيش والأجهزة الأمنية إلا أنّ عموم الطائفة لا يُعرف لها موقف معين من الأحداث وذلك لقلة عددهم وضعف تأثيرهم، وعليه لا يمكن لهم التفكير بانقسام، أو تأسيس دويلة، لذا لن يركز البحث كثيراً عليهم..

المسيحيون:

يشكّل المسيحيّون أقل من ٥% من سكّان سورية، وهم بذلك يشكلون الدين الثالث في سورية، بعد المسلمين السنّة والعلويين، وهم منتشرون على كامل التراب السوري، وبشكل أساسي في محافظات حلب والحسكة ودمشق وحمص وطرطوس، وتعدّ محافظة الحسكة أكبر تجمّع مسيحي فهم يشكلون ربع سكّانها تقريباً..

عدد المسيحيين في سورية بتناقص مستمر، ففي بداية القرن العشرين كانت نسبة المسيحيين حوالي ٢٠% من تعداد سكّان سورية انخفضت في الخمسينيّات إلى ١٧% وصولاً إلى الوقت الحالي بنسبة لا تتجاوز ال ٥%، ويعود ذلك أساساً للزيادة الطبيعة المتدنّية للمسيحيّين بالمقارنة مع الطوائف الأخرى خصوصاً السنّة والعلويين، ومن جهة أخرى بسبب الهجرة الخارجيّة المكثّفة للمسيحيين خاصة لأوروبا والأمريكيّتين وأستراليا، نتيجة الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المتردّية في سورية بعد انقلاب حافظ الأسد..

وفي الثورة السورية ٢٠١١ حاول المسيحيون الوقوف على الحياد، ولم يصطفوا شعبياً على الأقل لأي طرف سواء النظام أو الثوّار، رغم محاولات النظام لجرهم إلى وسط الأزمة، من خلال استغلال بعض الأحداث، مثل احتجاز راهبات (معلولا) في كانون الأول من عام ٢٠١٣، فقد حاول النظام تصوير هذه الحادثة وغيرها على أنّه استهداف للأقلية المسيحية، ليظهر بمظهر المدافع عن

الأقليات، إلا أنّ محاولات النظام فشلت في ذلك، وأثبت الثوار عدم استهدافهم للمسيحيين بمواطن كثيرة..

ولم يُعرف للمسيحيين مطالب انفصالية رغم نسبتهم الجيدة مقارنة بغيرهم من الطوائف، وربما يعود جزء من ذلك لعدم تجمعهم في منطقة جغرافية واحدة تسهل عليهم مهمتهم..

التوزع الجغرافي لمكونات الشعب السوري وسورية المفيدة

عند الحديث عن المفاصل الضرورية للحفاظ على التراب السوري من الانقسام والتشرذم فإن الحديث عن طريقة توزيع مكونات الشعب السوري على الرقعة السورية يعدّ الأساس في فهم نقاط ضعف الجغرافيا التي يمكن أن تتحول إلى ثغرات في النسيج المجتمعي السوري، وصولاً إلى الانقسام الذي تنشده أطراف إقليمية ودولية، ويخشاه الشعب السوري..

فقد حرص السوريون منذ انطلاقة الثورة السورية ٢٠١١ على الحفاظ على بلادهم موحدة، بعيدة عن التشنجات الطائفية والإثنية، وكان ذلك واضحاً من شعارات الثوّار التي رفعوها في مظاهراتهم وكانت تدعو إلى نبذ الطائفية وتدعو كل مكونات الشعب السوري للانخراط في الثورة الموجهة ضد الظلم وليس ضد طائفة معينة..

إلا أنّ أطرافاً خارجية وأخرى داخلية وجدت في تأجيج الصراع الطائفي والإثني مصلحة لا بد من تعظيمها، فارتفعت دعوات الانفصال من بعض الأحزاب الكردية، بالتزامن مع ترويج النظام السوري لمصطلح سورية المفيدة وذلك بإنشاء دويلة بين المناطق المؤيدة للنظام وصولاً للعاصمة دمشق، بحيث يكون للمكون العلوي الأغلبية المطلقة في تلك الدويلة..

الخريطة التالية توضح بصورة تقريبية أماكن توزع الطوائف والأديان والأعراق في سورية، فالاطلاع على مثل تلك الخرائط يوفّر الكثير من الشرح ويوضّح نقاط ضعف الجغرافيا السورية، تلك النقاط التي أدركتها أطراف داخلية وخارجية وحاولت استغلالها بل وتعزيز تلك النقاط عن طريق الإخلال بالتوازنات المجتمعية في مناطق متعددة، مغيرة بذلك الشكل الديمغرافي لتلك المناطق، فالخريطة الموضحة في الأسفل رُسمت قبل التغييرات الديمغرافية التي حدثت خلال الثورة السورية ٢٠١١..

خريطة سورية الطائفية

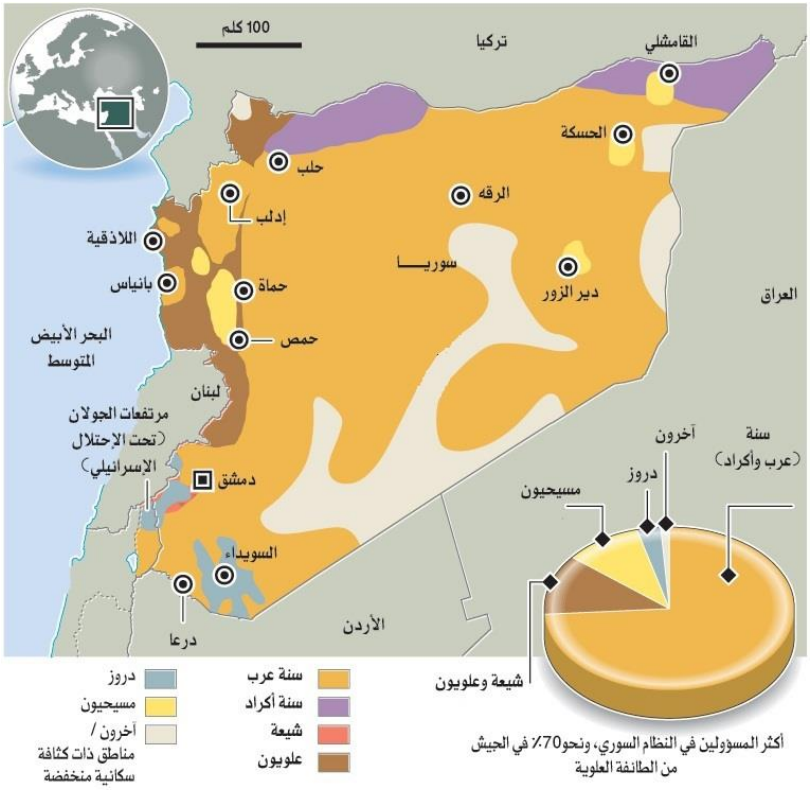

يتضح من الخريطة أعلاه، أنّ تقسيم سورية على أساس طائفي أو عرقي عملية معقدة إذا ما بقي توزيع الطوائف على شكله بالخريطة، فالأكراد غير قادرين على إنشاء كيانهم فهم يتركزون بمنطقتين أساسيتين في الشمال السوري، وعملية الربط بينهما تحتاج إلى مبالغة جغرافية، ودعم خارجي هائل من أجل إخراج العرب من المناطق الواصلة بين أطراف التوزع الكردي، وهذه الرغبة تصطدم بعائقين أساسيين، الأول وجود كتائب عسكرية ثورية ترفض الانسحاب من مناطقهم التي تعد موطن أجدادهم، والثاني وجود رفض إقليمي لمثل ذلك الكيان، يتمثل أساساً بالرفض التركي ويليه الرفض الإيراني..

وبالنظر إلى توزع المكون العلوي في الخريطة نجد أنّ أغلب تركزهم في المنطقة الغربية لسورية، وفي مناطق الساحل تحديداً، ونظرياً فإنّ هذا التركز يجعل من فكرة إنشاء الدويلة العلوية أمراً ممكناً، لكنها ستكون دويلة ضعيفة جداً، فهم من جهة محاطون بالسنة ومن جهة أخرى فإنّ مناطقهم غير نقية طائفياً لذلك كان لا بد من عمليات تهجير وتغيير ديمغرافي لتقوية تلك الدويلة، وهذا ما قام به النظام خلال الثورة لتشكيل ما بات يعرف بسورية المفيدة..

سورية المفيدة:

بدأ الحديث عن ما يسمى بسورية المفيدة في وقت مبكر من الثورة السورية، إلا أنّ ذلك كان يندرج تحت أحاديث التقسيم وضمن بند المؤامرات على البلاد، إلا أنّ هذا المصطلح تعزّز بشكل واضح خاصّة بعد خطاب لبشار الأسد عام ٢٠١٥ تحدث فيه بوضوح عن مناطق مهمة وأخرى غير مهمة، وكان ذلك بعد سلسلة من الهزائم التي منيت بها قواته والميليشيات الداعمة له، الأمر الذي أجبر النظام على التفكير بالاقتصار ببعض المناطق التي يراها مهمة، وأهمية تلك المناطق تنبع أساساً من منطلق طائفي، فهي مناطق ذات أغلبية علوية، تفصلها عن بعضها مناطق ذات أغلبية سنّية..

لذلك كان المخطط يسعى لمحاصرة تلك المناطق السنّية لإجبار أهلها على الخروج منها، وبالتالي إحلال مكوّن آخر مكان أهلها الأصليين لضمان اتصال المناطق المؤيدة للنظام فيما بينها لتشكيل حزام من دمشق والزبداني جنوباً إلى القلمون غرباً إلى حمص في قلب سورية بمحاذاة غرب العاصي إلى طرطوس وبانياس واللاذقية المشرفة على ساحل البحر المتوسط وصولاً إلى كَسَبْ شمالاً المحاذية للحدود التركية، وهو ما توضحه الصورة التالية..

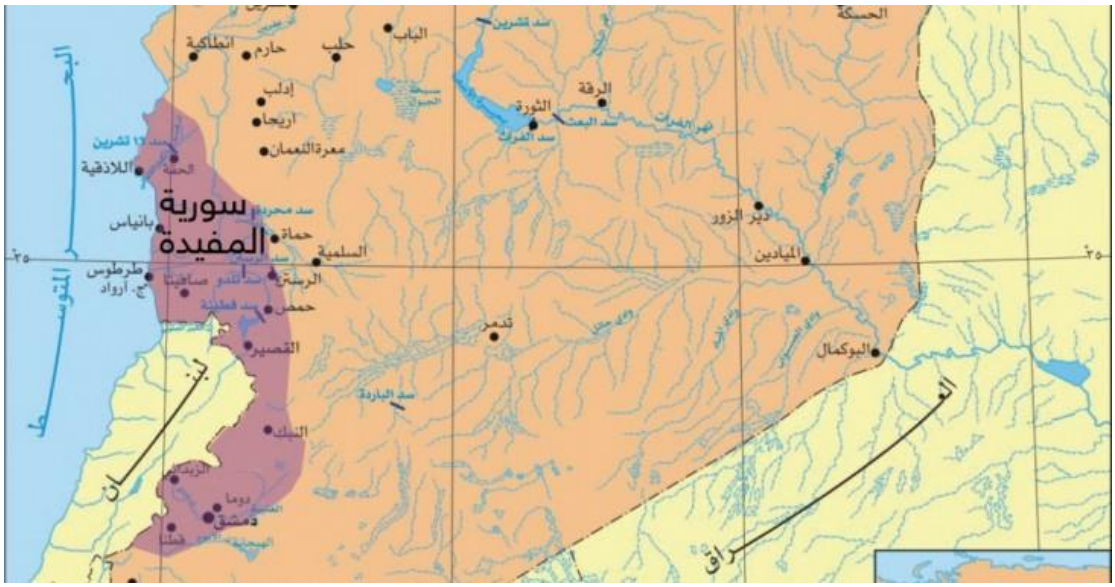

خريطة "سوريا المفيدة" حسب مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

إلا أنّ فكرة سورية المفيدة التي استسلم لها النظام من منطلق (آخر العلاج الكي) لم تَرُق لداعمي النظام لأسباب متعددة، فرغم أنّ الإيرانيين حققوا جزءاً مهماً من طموحاتهم التي تتمثل بالربط بين العواصم الأربع؛ من طهران مروراً ببغداد فدمشق وصولاً إلى بيروت (ولو كان هذا الربط غير آمن تماماً حتى إعداد البحث)، ورغم أنّ الروس حققوا جزءاً من طموحاتهم بوضع موطئ قدم

لهم في المياه الدافئة على الساحل السوري، إلا أنّ سورية المفيدة تعوقها الكثير من مقومات الدول، والتاريخ الحديث شاهد على ذلك، فقد فشل الفرنسيون باجتزاء الدويلة العلوية، وسرعان ما انهار تقسيم سورية إلى ٤ دويلات لعدم امتلاك أي من تلك الدول منفردة مقومات الدولة الحديثة..

فلو تحدثنا فقط من منطلق (المفيد وغير المفيد) نجد أنّ أكثر من نصف ثروة سورية من القمح والقطن والزيتون بالإضافة للكثير من المحاصيل الأخرى، إلى جانب ما يقارب الـ ٩٠% من ثروة النفط والغاز، وأكثر من نصف ثروات سورية الباطنية الأخرى، هي فعلياً خارج إطار "سورية المفيدة"، وتقع تحديداً في مناطق الجزيرة، ومناطق أخرى في الجنوب والشمال السوري[١٠].

خلاصة الأمر، أنّ الوضع الجيوبوليتيكي السوري بوضعه ما قبل الثورة لا يسمح بتقسيم سورية، وأنّ عملية التقسيم تحتاج إلى جهود كبيرة من المتحمسين لهذه الفكرة، والمتحمسون لها حالياً ينحصرون بين المكون الكردي والمكون العلوي، والمكون العلوي تخلى حالياً عن تلك الفكرة طمعاً بالدعم الخارجي الإيراني الروسي الذي يُمنّي النظام باستعادة سورية كاملة، أما المكون الكردي فهو يدرك تماماً أنّه بحاجة إلى دعم خارجي كبير لتحقيق حلمه، وهو برغم عثوره على ذلك الداعم المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية إلا أنّه يصطدم بإرادة قوى إقليمية أخرى على رأسها تركيا وإيران..

لكن هذا لا يعني على الإطلاق أنّ سورية تجاوزت امتحان التقسيم، بل لا بد من البحث عن المفاصل الضرورية لتوطيد النسيج المجتمعي السوري، وتفويت الفرصة على أعداء البلاد الذين يجدون في سورية الموحدة قوة تمس مصالحهم في المنطقة..

تاريخ العلاقات بين الطوائف والأعراق:

منذ أن دخل الإسلام بلاد الشام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب عاشت البلاد تنوعاً دينياً مميزاً، وحتى بعد نشوء الطوائف الإسلامية المختلفة بعد فترة طويلة من فتح بلاد الشام، تعايشت تلك الطوائف بسلام وأمان، فلم يذكر التاريخ القديم لبلاد الشام قتالاً على أساس طائفي، أو عمليات تطهير لأي مكون من مكونات بلاد الشام، واستمر ذلك حتى التاريخ المعاصر، حيث دخل

(١٠) حلب وتهاوي نظرية (سوريا المفيدة) - إياد الجعفري

الفرنسيون كقوات احتلال لسورية في عشرينيات القرن الماضي، ومع دخولها بدأت تعيش البلاد حالة من الاحتقان الطائفي والعرقي لم تشهده منذ دخول الإسلام..

لم يكن ذلك وليد الصدفة، بل كان الفرنسيون يعملون بجد من أجل تمزيق النسيج المجتمعي لسورية بعد أن أيقنوا أنّ السيطرة على البلاد تستحيل دون تقسيم المجتمع على أسس طائفية وعرقية، فعمدوا إلى التقسيم الجغرافي مباشرة بعد إقرار عصبة الأمم الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٢ فأصبحت سورية ٤ دويلات صغيرة، لكن سرعان ما فشل مشروع التقسيم الجغرافي، فعملوا على بث بذور الفرقة بين مكونات الشعب، فأقنعوا قادة الأقليات بضرورة أن يكون لهم كلمتهم في سورية، ترغيباً بحصولهم على امتيازات خاصة وترهيباً من تغول المكون العربي السني على بقية المكونات..

خريطة سورية المقسمة لـ ٤ دويلات في عهد الانتداب الفرنسي

وإمعاناً في إحداث الشرخ المجتمعي عمد الفرنسيون عام ١٩٢١م إلى تكوين جيش سوري على أساس طائفي، سمي بـ (جيش المشرق)[١١]، فأعطوا الأقليات السيطرة الكاملة على هذا الجيش

(١١) باتريك سيل، الأسد، مرجع سابق، ص ٣٧.

الناشئ، فكان أغلب عناصره من العلويين والدروز والإسماعيليين والمسيحيين، وحين أعطوا السنّة ٤ كتائب فقط في هذا الجيش كانت هذه الكتائب من الأقلية الكردية والشركسية ومن البدو[١٢]...

ومن خلال هذا الجيش تمكنت الأقليات وعلى رأسهم العلويون من امتلاك المصدر الرئيس للقوة، فباتت الأغلبية المسلمة بدون أي قوة منظمة، بل زهد أبناء السنة في الالتحاق بأي عمل عسكري إما لنظرتهم التخوينية للعمل بوجود الاحتلال الفرنسي، وإما لاعتقادهم أنّ العمل في التجارة والصناعة والزراعة أهم وأولى من العمل العسكري، وهذا أدى لتنامي قوة الأقليات بشكل غيّر موازين القوى في البلاد..

وفي وثيقة فرنسية تعود إلى عهد الاحتلال الفرنسي لسورية يقول قائد جيوش فرنسا في الشرق، المفوض السامي هنري غورو في رسالة إلى الرئيس الفرنسي ألكسندر ميلران: "أفيدكم بهذا الصدد أن النصيريين الذين يستيقظ حسهم الإقليمي - الذاتي، منذ أن لم يعد هناك (وجوداً) للأتراك لتذويبهم مع المسلمين، ساعدوني كثيراً في قمع الفتنة التي أثارها الشريف في منطقة تل كلخ، إذ تلقيت برقية تفيدني بأن 73 زعيماً نصيرياً، يتحدثون باسم جميع القبائل، يطالبون بإنشاء اتحاد نصيري مستقل تحت حمايتنا المطلقة، وكما هو حاصل بالنسبة إلى حوران، يقتضي تأمين الاستقلال الذاتي والعلاقات المباشرة للدولة النصيرية مع فرنسا".[١٣]

يتضح من الوثيقة السابقة طريقة تفكير الاحتلال الفرنسي، فقد سعى لتقسيم سورية كما سيتضح لاحقاً بمزيد من التفصيل، واستخدموا في ذلك الأقليات، وعلى رأسهم النصيريين (العلويين)، فتمكنوا من إغراء زعمائهم بدولة منفصلة، وهو ذات النهج مع الأقليات الأخرى، لكن نجاحاتهم مع الأقليات كانت متفاوتة، ففي الوقت الذي تمكنوا فيه من استقطاب عدد كبير من زعماء طائفة معينة فشلوا في ذلك مع طائفة أخرى..

ويكفي أن نذكر حادثة تاريخية واحدة للدلالة على تعايش الطوائف في سورية من جهة وللدلالة على المحاولات الفرنسية لوأد ذلك التعايش من جهة أخرى، فقبل عام واحد من استقلال البلاد، أي عام ١٩٤٥ صرّح وزير المستعمرات الفرنسي بقوله: "إنّ فرنسا باقية في سورية ما دام بقاؤها ضرورياً لحماية الأقليات المسيحية من الأكثرية المسلمة"، فجاء الرد من فارس الخوري (وهو

(١٢) صالح السعيدي، مسار الصعود العلوي للسلطة في سوريا، موقع إيلاف نقلاً عن القبس الكويتية.
(١٣) تقسيم سورية.. مئة عام من الخطط والمحاولات (١٩١٦-٢٠١٦) – مركز إدراك للدراسات والاستشارات

مسيحي سوري شغل عدة مناصب سيادية في البلاد) حيث استغلّ تجمعاً كبيراً للمصلين في مسجد بني أمية الكبير ووقف الخوري لينادي بأعلى صوته "إذا كانت فرنسا تتحجج ببقائها في سورية لحماية الأقلية المسيحية من الأكثرية المسلمة فإنني وعن جميع المسيحيين أشهد أن لا اله إلا الله وأشهد أنّ محمداً رسول الله وليرحل الاستعمار عنا"..

فإذا كانت هذه الحادثة قبيل جلاء الاحتلال الفرنسي عن البلاد، تُظهر فشل الفرنسيين في دق الأسافين ما بين مكونات الشعب، فإنّ مرحلة ما بعد الاستقلال كانت فترة مزدهرة في عُمْر سورية الحديث من حيث التعايش المثالي ما بين مكونات الشعب، والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد استلم مثلاً سعيد حيدر (وهو شيعي) عدة مناصب في الدولة، وانتُخب عضواً في البرلمان، وهذا يدل أنّ من انتخبه هم المسلمون فأعداد الشيعة لا تكفي لإيصاله إلى البرلمان، كما ووقف كل من الشيخ مصطفى السباعي وفارس الخوري جنباً إلى جنب في الانتخابات البرلمانية رغم ما تعرضوا له من إهانة وضرب وشتم (الانتخابات التكميلية في دمشق بين السباعي ورياض المالكي عام ١٩٥٧)..

ومن الأمثلة على التعايش ما كان من صلات قوية بين جماعة الإخوان المسلمين كتيار بارز من المسلمين السنّة وعدد من الشخصيات البارزة من الطوائف الأخرى، أبرزها تلك العلاقة مع بدوي الجبل (محمد سليمان الأحمد) وهو علوي، بل وأبوه شيخ الجبل (الشيخ سليمان الأحمد) وهو مرجع جبل العلويين، فلازم محمد المجذوب (الشاعر الكبير من الإخوان) بدوي الجبل وأباه وجماعته وكانت الأصوات الانتخابية تتبادل بينهم.

وفي حماة أعطى الإخوان أصواتهم للمسيحي (أديب نصّور)، وكان متفاهماً معهم ضد البعثي أكرم الحوراني، أما في حلب، فكان الاتفاق بين الإخوان والمسيحيين واضحاً في أكثر الانتخابات هناك، فأعطى المسيحيون أصواتهم لمعروف الدواليبي، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، والشيخ مصطفى الزرقا، بالمقابل أعطى الإخوان أصواتهم لكل من : رزق الله الإنطاكي، وعبد الله يوركي الحلاق، وليون زكريا، وهم من المسيحيين..

وعلى المستوى الشخصي نجد مثلاً الأستاذ عبد الله الطنطاوي (الأمين العام للإخوان المسلمين في سورية من عام ١٩٧٥ حتى اعتقاله عام ١٩٧٩م) كان وما زال صديقاً للدكتور أسعد علي الشاعر والمفكر العلوي المعروف، ومن جهة أخرى تدخّل محمد دوبا (ضابط الأمن الكبير في سورية وهو علوي وشقيق علي دوبا مسؤول الأمن العسكري) من أجل الإفراج عن الطنطاوي، وأرسل إليه الهدايا

المادية والعينية إلى المعتقل رغم المنع، وهذه لم تكن المرة الأولى، فأثناء حرب الـ ٦٧ وقف محمد دوبا ذاته (الذي شغل حينها منصب نائب قائد الكتيبة ٤٠ وقائد الأمن فيها أثناء الحرب) إلى جانب الطنطاوي، عندما تصدى الطنطاوي للخبراء الروس واتهمهم بالتعامل مع إسرائيل..

أما الشاعر الشيعي العراقي (أحمد الصافي النجفي) فكان يزور مراكز الإخوان في بغداد وفي حماة وفي دمشق وسواها، ويلقي قصائده الوطنية في مراكزهم، دون أن يشعر أحد بالحرج أو أن يشعر بالاختلاف الطائفي ما بينهم..

لكنّ الوصوليين من بعض الأقليات، شعروا في ذلك التعايش تحجيماً لهم ولطموحاتهم في الوصول لكرسي الحكم في البلاد والسيطرة على موارد سورية لصالحهم، فاستغلوا طوائفهم وتمكنوا من الدوس على روح الوطنية والمواطنة لدى الكثير من أفراد تلك الطوائف، ووجدوا في الخارج دعماً لهم، فعبثوا بالتعايش، وأوصلوا البلاد إلى ما وصلت إليه اليوم...

التغيير الديمغرافي خلال الثورة ودور المهاجرين الجدد فيه

لم تكن فكرة التغيير الديمغرافي وليدة الثورة السورية، ولم تكن خسارة النظام السوري لمناطق شاسعة من الأراضي السورية الدافعَ الوحيد للتفكير بالتغيير الديمغرافي، بل إنّ عمليات التغيير السكانية بدأت منذ انقلاب حافظ الأسد على السلطة واستلامه رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠، لكنّها كانت عملية بطيئة تدريجية، وتركّزت في العاصمة دمشق بغرض إحكام سيطرته عليها، وضمان عدم الانقلاب عليه، أو تصعيب ذلك على أقل تقدير، كما شملت بعض المحافظات الأخرى كحمص وحماة..

فعمل الأسد الأب منذ استلامه السلطة على استقدام عشرات الآلاف من الشباب من الساحل السوري، ومناطق سورية أخرى، وطوّعهم في الأجهزة الأمنية والجيش، فأنشأ عدة قوات عسكرية من العلويين حصراً كسرايا الدفاع، وسرايا الصراع، والحرس الجمهوري، والقوات الخاصة.. إلخ.. وأنشأ أحياء جديدةً أسكنهم فيها، كمنطقة (عش الورور) المطلة على حيّ برزة، و(المزة ٨٦) نسبة إلى الكتيبة ٨٦ التي سكن عناصرها بجوارها، وقام رفعت شقيق حافظ الأسد بإنشاء حيّ السومرية (نسبة لابنه) بالمواجهة لمنطقة معضميّة الشام[١٤].

كما قام النظام بتقديم الامتيازات والتسهيلات لعلوي تركيا ولبنان بالإضافة لشيعة العراق وإيران فسهّل عليهم الحصول على الجنسية السورية، فنشأت منهم أحياء سكنية في حمص وحماه ودمشق واللاذقية وطرطوس، وشجّع النظام على الإنجاب وتعدد الزوجات داخل الطائفة العلوية، وخصّص لها حوافز ومكافآت مالية مجزية، وبالمقابل اتبع النظام سياسة التضييق الأمني والاقتصادي على الشعب، خاصة من أبناء الأكثرية السنية، لدفعهم نحو الهجرة الخارجية والاستقرار خارج سورية.

وفوق ذلك سهّل النظام للإيرانيين عملية شراء العقارات وبناء الحسينيات والمراقد الشيعية المزعومة في مختلف المحافظات السورية، محاولاً نشر المذهب الشيعي، كما سهّل بناء الحوزات العلمية الشيعية، حيث وصلت إلى ٦٩ حوزة، عملت على جذب الطلبة الشيعة من كافة الجنسيات للدراسة المجانية فيها، وتشجيعهم على الاستقرار في سورية، للدعوة للمذهب الشيعي، وتم فتح

(١٤) التغيير الديموغرافي في سوريا سنوات الحرب والتهجير ترسم ملامح أخرى للبلاد، كمال سعيد - كمال السروجي - محمد همام زيادة - أحمد العلي

مكاتب لزواج المتعة في دمشق من شابات إيرانيات، وشجّع شباب السنة على السفر إلى إيران والتحول إلى المذهب الجعفري، ففتح باب التعاون الثقافي والعلمي بين إيران وسورية، وقدم المنح المجانية للدراسة في إيران.

إنّ عمليات التغيير الديمغرافي للسكان منذ وصول حافظ الأسد للسلطة ورغم بطئها إلا أنّها كانت تهدد بشكل مباشر وحدة السوريين ووحدة أراضيهم، بل ذهب البعض بالحديث أنّ سورية كانت مقبلة على تغييرات جوهرية في التركيبة السكانية ما قبل الثورة، فقد وجد الإيرانيون في بشار الأسد ضعفاً لم يجدوه في أبيه، فإذا كان حافظ الأسد يتعامل مع إيران بنديّة، فإن بشار الأسد تعامل معهم بتبعيّة واسعة النطاق، وهو ما شجعهم لتسريع مشروعهم مستندين إلى تعاطف السوريين تجاه (إنجازات) حزب الله وما يشكله من خلفيته الشيعية، فتحولت باحات المسجد الأموي لاستعراضات الطقوس الشيعية، وهو ما لم يعتد عليه الدمشقيون، وما لم يحدث عبر التاريخ القديم والحديث..

أما خلال الثورة فالانفوغراف التالي المعد من قِبَل الجزيرة يوضح باختصار التغيير الديمغرافي في سورية بحسب احصائياتها:

واقع التغيير الديمغرافي
في سـوريا
بعد اندلاع الثورة السورية عام 2011، عمد النظام السوري إلى إفراغ بلدات بعينها من
سكانها، وأجرى "جراحات موضعية" غايتها إحداث تغيير ديمغرافي في البلاد.

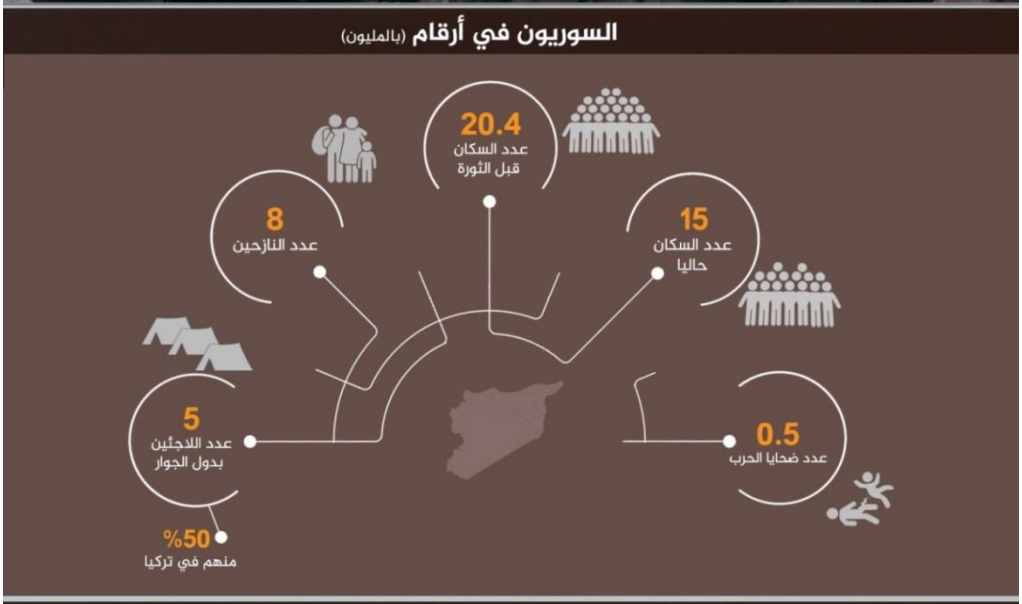
السوريون في أرقام (بالمليون)
20.4
عدد السكان
قبل الثورة
8
عدد النازحين
15
عدد السكان
حاليا
5
عدد اللاجئين
بدول الجوار
0.5
عدد ضحايا الحرب
%50
منهم في تركيا

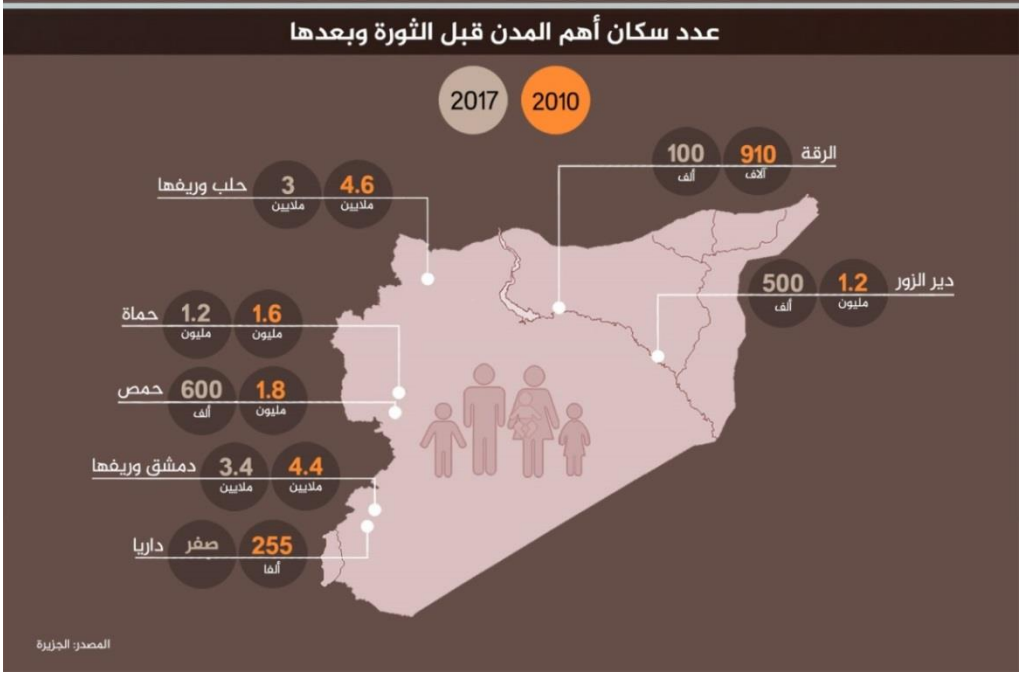
عدد سكان أهم المدن قبل الثورة وبعدها
2017
2010
الرقة
100 ألف
910 آلاف
حلب وريفها
3 ملايين
4.6 ملايين
دير الزور
500 ألف
1.2 مليون
حماة
1.2 مليون
1.6 مليون
حمص
600 ألف
1.8 مليون
دمشق وريفها
3.4 ملايين
4.4 ملايين
داريا
صفر
255 ألفا
المصدر: الجزيرة

فإذا كانت عمليات التغيير الديمغرافي ما قبل الثورة تُوصف بالتغيير الناعم، أو المتدرج البطيء فإن هذه الصورة تغيرت تماماً مع بداية الثورة، فباتت عمليات التغيير أكثر سرعة ووحشية، فاعتمد النظام على سياستين أساسيتين، الأولى: التغيير الديمغرافي بالقوة العسكرية المباشرة بهدف التطهير العرقي، والثانية: التغيير الديمغرافي بالقوة الناعمة من خلال سياسة الحصار حتى الموت، مما دفع السكان للهجرة القسرية بعد منع كل مقومات الحياة الأساسية.

وقد ذكرت صحيفة الغارديان في ١٤-٠١-٢٠١٧ أنّ مقايضات ديموغرافية وإعادة تشكيل للنسيج الجيوسياسي جرت للمجتمعات في مناطق سورية مختلفة، ودلّلت على ذلك ما حصل في داريّا الواقعة جنوبي دمشق، حيث "انتقلت أكثر من ٣٠٠٠ عائلة عراقية شيعية إلى الأحياء التي هجرها الثوار في آب ٢٠١٦ كجزء من صفقة، حيث تم نقل ما يقارب من ٧٠٠ مقاتل من الثوار إلى محافظة إدلب وأعلنت وسائل إعلام الدولة خلال أيام وصول العراقيين إلى داريا"[١٥].

وقد استخدم النظام وسائل متعددة لتحقيق التغيير الديمغرافي بالقوة العسكرية المباشرة فاستهدف المناطق المأهولة بالسكان بكافة أنواع الأسلحة على رأسها البراميل المتفجرة والأسلحة الكيماوية والصواريخ الفراغية والارتجاجية، ما دفع أهلها للنزوح الداخلي أو اللجوء إلى دول الجوار، فالنظام لم يستخدم تلك الأسلحة في المواجهات المباشرة مع الثوار ممن يحملون السلاح ضده، بل كان واضحاً استهدافه للمدنيين كما حصل في مدينتي حمص وحلب..

أما في المناطق التي استطاع النظام الحفاظ عليها أو التي استعادها من الثوار فقد ارتكب المجازر الفظيعة بأهلها ودفعهم للهروب أو هجّرهم منها قسراً كما حدث في عدة مناطق، وأهمها بلدة القصير وما حولها في ريف حمص..

أما التغيير الديمغرافي بالقوة الناعمة فقد استخدم النظام لتحقيق ذلك وسائل متعددة، على رأسها الحصار والتجويع تحت القصف والقتل والتدمير، ومنع دخول الغذاء والدواء حتى الموت أو الاستسلام بقبول صفقات الخروج الآمن أو من خلال ما يسميه إعلام النظام بـ (المصالحات)، ومن الأمثلة على ذلك اتفاق خروج السكان من أحياء حمص القديمة والزبداني والحجر الأسود وداريّا.

(١٥) إيران وخطة التغيير الديموغرافي في سوريا، الغارديان، ١٤ / ١ / ٢٠١٧

كما لجأ النظام لمصادرة بيوت اللاجئين وممتلكات الفارين من مناطق سيطرة النظام خوفاً من الاعتقال وملاحقة الأجهزة الأمنية، ووطّن فيها عوائل المليشيات الشيعية العراقية والأفغانية التي تقاتل مع النظام..

وأبرز معالم التغيير الديمغرافي كانت في ريف دمشق وحمص، حيث كانت محاولات النظام لتفريغ محيط مدينة دمشق واضحة جداً، فاعتمد سياسة الأرض المحروقة وإطباق الحصار عليها لإخضاعها بالقوة وركز على دمشق وريفها لإنهاء الوجود العسكري المعارض في العاصمة ومحيطها، ابتداءً من مدينة برزة في شباط ٢٠١٤ ثم تلاها أحياء القابون وتشرين في أيلول من العام نفسه.

وإلى الجنوب من العاصمة في بلدات بيت سحم ويلدا وببيلا وقّعت فصائل هذه الأحياء على هدنة مفتوحة مع النظام في شباط ٢٠١٤، شملت بنودها تسليم الجيش الحر للسلاح الثقيل واحتفاظه بالسلاح الخفيف، وفي أيار ٢٠١٤، نجح النظام في تحييد حيي القدم والعسالي عن الصراع العسكري، وفق بنود مماثلة، يضاف إليها وقف نظام الأسد عمليات الهدم التي بدأها مع انطلاق الثورة في الجنوب الدمشقي، وأصبحت منطقة جنوب دمشق آمنة على نظام الأسد بشكل شبه كامل، وانتقلت مشاريع هدن النظام إلى الغوطة الغربية بدءاً من معضمية الشام المجاورة لمدينة داريّا.

تعرضت هدنة المعضمية منذ ذلك الحين لعشرات الخروقات من قبل قوات الأسد التي عمدت إلى إغلاق المعبر الشرقي الواصل بينها وبين مدينة دمشق، لتُدخلها في حصار اقتصادي ومعيشي، كما استهدفت المدينة مرات عدة بالقذائف والصواريخ والبراميل رغم الهدنة، وذلك لإنهاك المدنيين وإجبارهم على الخروج من المدينة، وهو ما تم في تشرين الأول من عام ٢٠١٦ حيث خرج مئات الثوار باتجاه مدينة إدلب..

وعمد النظام إلى تنفيذ "هدن" مماثلة في بلدات وادي بردى (بسيمة، عين الفيجة، وادي مقرن، كفير الزيت) لتحقيق منطقة آمنة تمتد من الزبداني فمضايا وصولاً للعاصمة، وهو ما يضمن الاستقرار الأمني والعسكري للنظام وميليشيا "حزب الله" بعد تأمين طريق إمداده بيروت – دمشق، كما شهدت مدينة داريّا أواخر شهر آب عام ٢٠١٦م أكبر حملة لتهجير سكانها بعد إجلاء جميع المدنيين والمقاتلين منها، لتوطين الميليشيات الداعمة للنظام وعائلاتهم في المدينة بعد حصار دام سنوات استهدفت خلالها بالبراميل المتفجرة والنابالم والصواريخ ما أجبر أهلها على النزوح.

وما وقع في دمشق وريفها يشابه تماماً ما وقع في حمص ففي السابع من أيار ٢٠١٤، خرج الثوار من أحياء حمص القديمة نحو الريف الخارج عن سيطرة النظام بعد حصار كامل لمدة عامين في عدد من أحياء المدينة، ومنذ ذلك اليوم يرفض النظام عودة أهلها إليها أو حتى البدء بإعادة ترميمها، أما حي الوعر آخر أحياء مدينة حمص فقد تم تهجير أهله بشكل كامل بما فيهم من مقاتلين في أيار من عام ٢٠١٧..

ونقلت صحيفة الغارديان بمقالتها عن التغيير الديمغرافي بسورية عن قائد سابق في الجيش السوري الحر يدعى أبو مازن دركوش قوله: "تم تطهير أحياء كاملة في حمص من سكانها الأصليين، وإنّ الكثير منهم منعوا من العودة إلى بيوتهم مع قلة الإثباتات التي تؤكد ملكيتهم وأنهم كانوا يعيشون فعلاً هناك"، وأضاف: "الخطوة الأولى في الخطة قد تحققت، بطرد سكان هذه المناطق وإتلاف أي شيء يربطهم ببيوتهم وأراضيهم، أما الخطوة الثانية فسوف تكون استبدال السكان الأصليين بالقادمين الجدد من العراق ولبنان".

وخلاصة الأمر أنّ النظام يسعى جاهداً لإحداث التغيير الديمغرافي بمناطق محددة في سورية خاصة في المناطق التي باتت تُعرف بسورية المفيدة، لتحقيق أهدافه الطائفية وتحقيق الحلم الإيراني بربط عواصم الحاضر الإسلامي من بغداد إلى دمشق وصولاً لبيروت، وقد كان إحلال السكان الإيرانيين وكذلك العراقيين وغيرهم من الشيعة في تلك المناطق من أجل تحقيق هذا الهدف..

لكنّ عقبات كثيرة تواجه مشروع النظام الطائفي قد تقوّض أحلامه، منها مقاومة الشعب الكبيرة، فقد احتاج مثلاً إلى ٤ سنوات من الحصار لتهجير حي واحد في حمص، بالإضافة لعقبات إقليمية ودولية تمانع التمدد الإيراني في سورية، فضلاً عن صعوبة فصل ما يُعرف بسورية المفيدة، لما لذلك من آثار سلبية على تلك الدويلة على رأسها الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية..

وهناك من يرى كل ما حدث في دمشق وحمص من زاوية أخرى، حيث يعتقد هذا الرأي أنّ مشاركة العلويين في عمليات التطهير الطائفي في مناطق مثل حمص وبانياس، كانت لأنهم رأوا في السُنة الثائرين تهديداً أمنياً لأهم المناطق العلوية، وليس بهدف هندسة عملية واسعة من التغيير الديموغرافي تدعمها إيران، وأصحاب هذا الرأي يرون أنّ حتى المقايضة السكانية بين الفوعة وكفريا

من جهة والزبداني ومضايا من جهة أخرى لا يدعم بالضرورة الجدل حول التغيير الديموغرافي، وإنما يمكن ربطه مع اهتمامات إيران في الترويج لنفسها كحامية الشيعة والضامنة لمصالحهم.(١٦)

ورغم أنّ الرأي الأخير يخالف كل التوجهات ورأي كل المراقبين لواقع الأحداث إلا أنّه ربما يعزز فكرة صعوبة سلخ تلك المنطقة الجغرافية من سورية، وهذا ربما يعد نقطة قوة في الحفاظ على وحدة التراب السوري، ليس حرصاً من النظام على وحدة البلاد، وإنما قناعة ربما بفشل مثل تلك المساعي، والأيام والسنوات القادمة كفيلة بالإجابة عن مثل هذه التساؤلات...

(١٦) لماذا قد لا يكون التغيير الديموغرافي من أهداف الحرب في سوريا؟-أيمن التميمي.

العوامل الخارجية المؤثرة على مكونات الشعب السوري:

للعامل الخارجي دور كبير جداً في حاضر الواقع السوري وتاريخه الحديث، فكانت محاولات التقسيم لسورية قديمة منذ الاحتلال الفرنسي عام ١٩٢٢ ولم تقف تلك المحاولات حتى اليوم، فإذا كانت إيران وروسيا هما أبرز الدول التي تملك أطماعاً في سورية فإنّ غيرهما الكثير ممن يرون في سورية كعكة لا بد من كسب جزء منها، فكان الحديث عن تقسيم سورية مادة إعلامية كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة من عمر الثورة، وأبرز تلك التصريحات:

١- قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري في ٢٠١٦/٣/٢ إنه ربما يكون من الصعب إبقاء سورية موحدة إذا استغرق إنهاء القتال فيها مدة أطول، وهذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها مسؤول أميركي كبير عن خيار تقسيم سوريا، حيث دأبت واشنطن على تأكيد ضرورة المحافظة على سوريا ديمقراطية علمانية موحدة.

٢- وبنفس اليوم ألمحت روسيا من خلال سيرغي ريابكوف نائب وزير خارجيتها إلى أنها لن تقف ضد فكرة إنشاء دولة فدرالية في سورية، معرباً عن أمله في أن يتوصل المشاركون في المفاوضات إلى ذلك، وأضاف أنه "لا بد من وضع معايير محددة للهيكلة السياسية في سورية في المستقبل تعتمد على الحفاظ على وحدة أراضي البلاد بما في ذلك إنشاء جمهورية فدرالية خلال المفاوضات"..

٣- قال رئيس "المجلس الوطني الكردي"، إبراهيم برو، في ١٣-٠٣-٢٠١٦ حول فكرة النظام الفدرالي في سورية "إن المبعوث الأممي إلى سوريا، ستافان ديمستورا، ووزراء خارجية أمريكا وروسيا والدول الأوروبية، يؤكدون على ضرورة إقامة نظام فدرالي في سوريا"، وأضاف أنّ "سورية على أبواب التقسيم بالفعل"، لذلك فإن حديث المجتمع الدولي عن الفدرالية يصب في مصلحة وحدة الأراضي السورية، وأوضح أن المجلس يؤمن بأنّ الفدرالية لا تعني تقسيم سوريا، وأضاف أنه إذا لم يتم تطبيق الفدرالية في سوريا، فإن البلد سيقسم، وعندها سيتحسر السوريون على الفدرالية..

٤- قال وزير الدفاع الإسرائيلي "موشيه يعالون" على هامش مؤتمر "ميونخ" للأمن في ٢٦-٠٢-٢٠١٦، إنّ "الوضع في سوريا معقد للغاية، ويصعب رؤية كيف يمكن أن تتوقف الحرب والقتل الجماعي هناك مضيفاً "أن بلاده تتوقع تشكيل جيوب في سورية سواء كانت منظمة أو لا، تُشكّلها مختلف القطاعات التي تعيش وتقاتل هناك"، مؤكدًا أنّ سورية "لن تكون موحدة في المستقبل القريب"، وهو بالضبط ما ذهب إليه مدير عام وزارة المخابرات الإسرائيلية رام بن باراك في ١٤-٠٢-

٢٠١٦، حين وصف تقسيم سورية بأنّه "الحل الممكن الوحيد"، قائلاً "أعتقد أنّه في نهاية الأمر يجب أن تتحول سورية إلى أقاليم تحت سيطرة من يكون هناك، العلويون في المناطق التي هم فيها والسنة في الأماكن التي هم فيها"

٥- دعم رئيس الوزراء الأسترالي، مالكولم تورنبل، حلًا سياسيًا لسوريا يقضي بـ"نوع من التقسيم"، قائلاً إنّ "الوضع السوري سيء للغاية، ويجب عدم استبعاد أي خيار من إنشاء قوة مؤسساتية ومركزية للتفكير بنوع معين من التقسيم لسوريا، علينا أن نفكر بشكل براغماتي ونعترف بالمساومات الصعبة، التي علينا القيام بها لتجنب انتشار أكبر للصراع الطائفي عبر المنطقة"، غير أن بوب بوكر، السفير الأسترالي السابق في الأردن ومصر وسورية، لديه تحفظات عميقة بخصوص هذا الطرح ويعتقد بأنه ليس حلًا قابلًا للتطبيق.

من خلال التصريحات السابقة نجد أنّ العديد من دول العالم ترى في تقسيم سورية حلاً يناسب أهواءها ومصالحها، وكثرة الحديث عن التقسيم يوحي بحجم التدخل الخارجي في سورية، وتأثير ذلك التدخل على الواقع الميداني الحالي والمستقبلي، وسنركز تالياً على دولتين لهما تدخل مباشر على الأرض وهما إيران وروسيا..

أهداف ومطامع إيران:

إيران بوصفها قوة إقليمية مؤثرة وكبيرة في المنطقة فإنّ أهدافها التوسعية باتت هي الأساس في علاقاتها الخارجية، فهي تسعى منذ وصول الخميني إلى السلطة والإطاحة بشاه إيران عام ١٩٧٩ إلى التمدد شرقاً وغرباً، بل حتى التمدد في دول لا تشترك معها بأية حدود وتفصلها عنها دول وبحار وأنهار، فهي وإن ركّزت على مناطق قريبة لها مثل العراق والبحرين وحتى السعودية فإن أطماعها وصلت حتى السودان والمغرب والجزائر..

فإذا كانت إيران تسعى ليكون لها موطئ قدم في كل الدول الإسلامية إلا أنّ الطموح التوسعي يتركز في المرحلة الحالية بالمنطقة من بغداد إلى بيروت، فقد سيطرت على بيروت من خلال حزب الله منذ أمد بعيد، وسيطرت على بغداد من خلال الأحزاب الشيعية منذ الإطاحة بنظام صدام حسين في ال ٢٠٠٣م، والآن تحاول الربط ما بين العاصمتين بالمرور من دمشق..

وبما أنّها تحاول تثبيت أقدامها في اليمن من خلال الحوثيين وأنصارهم من ميليشيا الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح فمن المؤكد أنّ المرحلة التالية ما بعد السيطرة على الخط الواصل شمالاً من بغداد إلى بيروت أن تتجه جنوباً للسيطرة على ما بين اليمن وبلاد الشام مروراً بدول الخليج كافة..

قد يرى البعض أنّ هذا هو أقرب إلى الخيال منه إلى طموح حقيقي لإيران، لكنّ حجم التخطيط والإنفاق لدى الساسة الإيرانيين يشير بأنّهم ماضون في مشروعهم، في ظل صمت المجتمع الدولي عن تصرفاتهم وخروقهم المريعة لحقوق الإنسان في كل المناطق التي طالتها أيديهم، ولن يُوقفهم عن طموحاتهم إلا مخططات أخرى مضادة من أبناء المناطق المعنيّة، وهذا يؤكد أنّ الأهداف والمطامع الإيرانية لا تقتصر على بلاد الشام بل هم يسعون إلى الخليج بنفس الحماسة..

وفي سورية تحديداً بدأ الإيرانيون العمل في وقت مبكر جداً تحت مسمى تصدير الثورة، فكان التنسيق الإيراني مع حافظ الأسد على أعلى المستويات وإن كانت سورية في تلك الأيام تتعامل مع إيران بنديّة إلا أنّ الأخيرة تمكنت من بناء العديد من الحوزات العلمية في العديد من المحافظات لا سيّما في دمشق وحلب فبلغ عدد الحوزات ٦٩ حوزة، كما قامت إيران بشراء العقارات لبناء الحسينيات والمراقد الشيعية المزعومة في مختلف المحافظات السورية، بهدف نشر المذهب الشيعي في مناطقها، وتشجيع السياحة والزيارات الشيعية إليها في المستقبل.

وربما كان الهدف الرئيسي المشترك في سورية ما بين النظامين السوري والإيراني منذ الإطاحة بالشاه هي التغيير الديمغرافي للبلاد، بحيث تزداد نسبة العلويين ونسبة الشيعة عن النسب الضئيلة جداً في تلك الحقبة، وهو ما سيسهل عليهم السيطرة النهائية على سورية، وقد تحدثنا عن التغيير الديمغرافي في جزء سابق من هذا البحث، والذي بدأ أيام حافظ الأسد بالقوة الناعمة، ووصل اليوم مع الثورة للقوة المفرطة لإخراج الأهالي قسراً من مدنهم وقراهم لإحلال المكون الشيعي القادم من إيران والعراق وأفغانستان مكانهم، وكل ذلك تم بالتنسيق والتشاور مع الإيرانيين..

والجدير بالذكر أنّه رغم الأطماع الإيرانية في سورية إلا أنّ وحدة البلاد يعد مطلباً إيرانياً، ليس حرصاً على سورية أرضاً وشعباً وإنما تحقيقاً لأهدافهم في السيطرة على كامل البلاد وليس على أجزاء صغيرة منها، وربما هذا يعد مفصلاً مهماً من مفاصل المحافظة على وحدة التراب السوري، وإن كان من طرف الأعداء..

لكنّ هذا الطموح المتمثل بالسيطرة الكاملة على البلاد تراجع في إحدى مراحل الصراع الحالي حين شعر الإيرانيون أنّ النظام لم يعد قادراً على إحكام سيطرته على كامل التراب السوري، فكانت فكرة سورية المفيدة مخرجاً لهم لتحقيق مكسب آني مؤقت يعززون من خلاله مناطق نفوذهم ويتمكنون من الوصل البري ما بين بغداد ودمشق فبيروت..

ومع التدخل الروسي المباشر أواخر أيلول ٢٠١٥ وتغيير موازين القوى على الأرض انكفأت فكرة سورية المفيدة مع الشعور بأن النظام ربما سيتمكن من استعادة زمام المبادرة ميدانياً وربما سيتمكن من استعادة السيطرة على كامل سورية، وهو هدف إيراني بكل تأكيد..

إلا أنّه من المعلوم أنّ روسيا ليست جمعية خيرية فهي الأخرى لم تتدخل لأجل إنقاذ النظام من ورطته ومن ثم تسليم البلاد له ولإيران، وإنما لها أطماعها الخاصة التي سنوردها تالياً في البحث، وهنا نشأ صراع خفي بين إيران وروسيا على النفوذ في البلاد، وصل بعض معالمه إلى وسائل الإعلام، لكن سرعان ما حاول الطرفان تدارك الأمر، حيث إنّ البلاد ما زالت في أوج صراعها، ولو تطور الصراع الإيراني الروسي فسيخسر الطرفان، وهو ما يعيه الجميع...

أهداف ومطامع روسيا:

لم تكن العلاقة الروسية السورية علاقة عادية أو عابرة، فهي تمتد من فترة ما بعد الاستقلال السوري مباشرة أو حتى قبل ذلك، حيث كان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال سورية حتى قبل الاستقلال الفعلي، فقد أنشأت مع سورية علاقات دبلوماسية عام ١٩٤٤، أي قبل عامين من الاستقلال الفعلي عام ١٩٤٦، وقد سبق ذلك علاقات ثقافية وتعليمية عام ١٩٢٥، لكنّ العلاقة بين البلدين تطورت بشكل لافت منذ وصول حافظ الأسد لسدة الحكم عام ١٩٧٠ لتتحول العلاقة إلى تحالف استراتيجي متين..

ورغم تراجع الدعم الروسي بعيد انهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينيّات القرن الماضي وتحديداً في عهد الرئيسين الروسيين غورباتشوف ويلتسين، إلا أنّ العلاقة سرعان ما عادت إلى طبيعتها وربما بصورة أكبر في عهد بوتين وبشار الأسد حتى وصل الأمر بروسيا أن توافق على بيع سورية أنظمة صواريخ جو دفاعية متقدمة رغم وجود معارضة أمريكية إسرائيلية لذلك..

لكنّ السؤال الأهم: ما الذي يجعل موسكو تتمسك بتحالفها مع سورية منذ الاستقلال إلى الآن، والإجابة المباشرة عن هذا السؤال ربما هو الحسابات الجيوسياسية لروسيا، فهي تتمسّك بسورية كموطئ قدم لها في البحر الأبيض المتوسط، فالبحر يعد بوابة أوروبا والبحر الأسود وبالتالي بوابة روسيا، فهو يمس بصورة مباشرة الأمن الأوروبي والروسي على حد سواء، لذلك كان الصراع على هذا البحر قديماً لأهميته الاستراتيجية للقوى الكبرى..

وبما أنّه لا يمكن فصل حالة الأمن في البحر الأسود عن الوضع السائد في البحر الأبيض المتوسط، فإنّ منظور القوى الكبرى أنّ من يُهزم في أي من البحرين يخسر في الآخر، ومن يتفوق في أحدهما يتفوق في الآخر، وهو ما تدركه روسيا والقوى الغربية، وبما أنّ الوضع الجيوسياسي للبحر الأسود قد تغيّر جوهرياً، وذلك لأنّ بلغاريا ورومانيا التحقتا بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما أصبحت أوكرانيا وجورجيا دولتين مستقلتين، ما يعني أن البحر الأسود بات منطقة نفوذ أطلسية، فإنّ روسيا تضررت بصورة مباشرة، وهذا أحد العوامل الدافعة لتعزيز موقع البحر المتوسط وبالتالي موقع سورية في السياسة الروسية الحالية[١٧].

والواقع فإنّ الوصول إلى المياه الدافئة سواء في الخليج العربي أو البحر الأبيض المتوسط لم يكن هدفاً جديداً بدأ ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل إنّه يعود لأحلام روسيا القيصرية فقد كانت الدولة العثمانية وكذلك الدول الأوروبية تحول دون وصول روسيا إلى هذه المياه انطلاقاً من كون المناطق الواقعة على الخليج العربي أو البحر الأبيض المتوسط تخضع فعلياً إما للدولة العثمانية أو لاحتلال الدول الأوربية، فقد صرّح (فيودور لوكيانوف) رئيس مجلس السياسة الخارجية والدفاع في موسكو، والذي يقدم المشورة للكرملين والمؤسسات الحكومية الأخرى فقال: "إنّ الشرق الأوسط هو الوسيلة الأمثل لتسليط الضوء على أنّ فترة الغياب الروسي الطويل عن الساحة الدولية كدولة عظمى من الدرجة الأولى قد انتهت"[١٨].

وقال ياسين جابر، وهو شيعي وعضو في البرلمان اللبناني ووزير سابق، معلقاً على التدخل الروسي بسورية، بأنّ "الروس لا يفعلون ذلك لأنّهم جزء من الصليب الأحمر، بل إنّهم يفعلون ذلك لأنّ لديهم الكثير من المصالح"، وأضاف "لقد حققوا الآن حلمهم التاريخي بوجود قواعد لهم في المياه

(١٧) قصة العلاقات السورية الروسية – عبد الجليل زيد المرهون
(١٨) أطماع بوتين في الشرق الأوسط تعود لزمن القياصرة – وول ستريت جورنال

الدافئة للمنطقة، بينما سيتأكدون من أن أي خطوط من أنابيب الغاز لن تأتي من آسيا الوسطى أو قطر دون موافقتهم، لقد كسبوا حقاً موطئ قدم في المنطقة".

وهذا يفسر دخول روسيا في القضية السورية بصورة مباشرة، فإرسال الأسلحة والمعدات العسكرية بهذه الكميات الضخمة لا يُقنع أحداً بأنّها لمكافحة الإرهاب بل لاستعادة الأحلام الاستعمارية في عهد القياصرة، فسورية هي الدولة الوحيدة في الوطن العربي التي للروس فيها موطئ قدم من خلال القاعدة البحرية في طرطوس على الساحل السوري، والجهود العسكرية الروسية في سورية هذه الأيام تهدف لإقامة قواعد عسكرية جوية وإحياء المواقع البحرية..

فقد خسرت روسيا الراهنة كافة قواعدها العسكرية فيما وراء الفضاء السوفياتي السابق حتى تلك القواعد في كوبا وفيتنام، ولم يبق لها سوى طرطوس السورية، وهذا ما يعطي هذه المنشأة أهميتها في حسابات الروس الجيوسياسية كونية الطابع..

ورغم المحدودية الفنيّة لقاعدة طرطوس فإنّ ذلك لا يقلل من مكانتها بأي حال من الأحوال، ذلك أنّ فرص اضطلاعها بأدوار عسكرية (استطلاعية بالدرجة الأولى) تبقى واردة ومتاحة متى وُجد القرار السياسي بذلك، وخاصة إذا علمنا أن الرادارات العاملة في بعض قطع البحرية الروسية تغطّي حيزاً يصل مداه إلى آلاف الأميال، ولعل هذا تحديدا هو سر الاعتراض الإسرائيلي المتكرر على منشأة طرطوس..

وقد لخّص المحلل الروسي (ديمتري أدامسكي) أهداف ومطامع روسيا في سورية بما كتبه بمقاله في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية (foreign affairs) فقال: "أهداف موسكو التقليدية واضحة: بناء منطقة عازلة ضد الجهاديين المتطرفين على حدودها الجنوبية، تصدير الأسلحة والطاقة النووية، تقوية نفوذها وترسيخ مشروعها في الشرق الأوسط حيث المياه الدافئة، التنافس مع الغرب (خصوصا في الآونة الأخيرة) لتوسيع نفوذها بين الطوائف المسيحية الإقليمية".

فروسيا تصف نفسها بحامية مسيحيي الشرق الأوسط، وخاصة الطائفة الأرثوذوكسية، وقد أشار إلى ذلك الرئيس الحالي للكنيسة الأرثوذكسية الروسية البطريرك كيريل، عندما وصف الحملة العسكرية الروسية في سورية "بالحرب المقدسة"، واصفاً القوات الروسية المقاتلين في سوريا ب"محاربي المسيح الأحبة".

إذن أهداف وأطماع روسيا تتركز في تثبيت موطئ القدم لها في المياه الدافئة، وهي بتدخلها في سورية، تحقق جملة من الأهداف الأخرى، سواء كانت أهدافاً دينية كحامية للمسيحيين هناك، أو أهدافاً دولية لتثبيت نفسها كقوة عظمى، أو أهدافاً عسكرية اقتصادية بالتسويق لأسلحتها الجديدة، أو أهدافاً روسية داخلية، لتعزيز مكاسب بوتين لدى الروس وزيادة شعبيته هناك مع التراجع الاقتصادي الكبير في بلاده..

ونلاحظ من كل تلك الأهداف، أنّه لا وجود لفكرة تقسيم سورية كهدف استراتيجي لروسيا، فهي رغم كل مطامعها في البلاد، ترى في سورية الموحدة غنيمة كبيرة لها لو استطاعت الانفراد بها، إلا أنّ واقع الحال لا يشير إلى قدرة الروس الانفراد بكامل التراب السوري، ففي سورية أطماع ومصالح للعديد من الدول الإقليمية والدولية، ليس أولها إيران ولا آخرها "إسرائيل"، لذلك ينظر المراقبون عن كثب لما ستقدمه روسيا من تنازلات للجهات الطامحة لتحقيق أهدافها في سورية، وهل سيكون ذلك من خلال إعطاء تلك الدول حصة من الكعكة السورية على شكل أراضٍ أو أقاليم على مستوى جغرافية سورية..

وربما خيار تقسيم سورية لصالح الدول المنغمسة في البلاد لا يبدو خياراً مقبولاً لكل الأطراف، لذلك تحاول روسيا من خلال مؤتمرات الأستانة المتتابعة وغيرها من اللقاءات السريّة والمعلنة الوصول إلى توافق ما تحقق من خلاله التوازن المطلوب في سورية، مع احتفاظها بالحصة الأكبر من الكعكة السورية لشعورها بأنها الفاعل الأكثر تأثيراً في البلاد، والأكثر انغماساً فيها..

أهداف تركيا وتأثيرها على الواقع السوري:

عند الحديث عن دول مؤثرة في واقع سورية الحالي فإن تركيا هي على رأس تلك الدول، فقد وجدت تركيا نفسها مع انطلاق الثورة السورية وسط دوامة من المخاطر الداخلية والخارجية، فضلاً عن شعورها بضرورة القيام بواجب الجوار تجاه الشعب السوري الذي يربطه بتركيا علاقات قديمة تاريخية، فكان تقاطع المصلحة التركية مع مصلحة الشعب السوري دافعاً أساسياً لجعل تركيا بلداً محورياً في الصراع الدائر في سورية، فإذا ما أضفنا إلى ذلك حرص الأتراك على وحدة التراب السوري من منطلق الأمن القومي التركي، فإننا نجد أن تركيا هي مفصل أساسي من مفاصل المحافظة على وحدة سورية أرضاً وشعباً..

وقد تدرّج الأتراك في انغماسهم بالقضية السورية، فبعيد انطلاق الثورة ربيع ٢٠١١ حاول رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن يستخدم علاقاته الشخصية مع بشار الأسد للضغط عليه حتى يستجيب لمطالب الشعب بتوسيع الحريات، وتخفيف الظلم الواقع على الشعب، إلا أنّ إصرار النظام السوري على الاستمرار بقمع الشعب، وقتل الثوار، غيّر من طريقة تعاطي الأتراك مع النظام، ففي حزيران ٢٠١١ احتضنت تركيا أول مؤتمرات المعارضة السورية في أنطاليا، لتكون بداية تغيير اللهجة التركية في تعاطيها مع الأحداث المتسارعة في سورية..

وفي ٢٦ آذار ٢٠١٢ أغلقت السفارة التركية أبوابها في دمشق، ليقطع بذلك الأتراك شعرة معاوية مع النظام، وفي ٣١ آب طلبت تركيا رسمياً من الأمم المتحدة إنشاء منطقة عازلة في الداخل السوري، وتمسكت بهذا المطلب أمام كل المحافل الدولية، إلا أنّ أياً من الدول الغربية لم يتحمس لتلك الفكرة، فلم يكتب لها النجاح، حتى بعد أن تجاوز اللاجئون السوريون عتبة المليون في تركيا، مما جعل تركيا تدرس خيارات أخرى أكثر خطورة، وتشمل التدخل العسكري المباشر..

ففي ٢٤ من آب ٢٠١٦ بدأت أولى الخطوات العملية في العمل العسكري، فكانت عملية درع الفرات لاستعادة جرابلس وما بعدها من قبضة تنظيم الدولة (داعش)، وربما كانت حجة (داعش) هي الأوفر حظاً لتحقق تركيا أهدافها، المتمثلة بقطع الطريق على إنشاء الدويلة الكردية، مما يسهم في تماسك جغرافية سورية، وهو تماماً ما حدث، على الأقل حتى لحظة كتابة البحث..

لقد كان دخول الجيش التركي برفقة الجيش السوري الحر صفعة للأكراد الطامحين للانفصال، إلا أنّ ذلك لم يكن كافياً لوأد الفكرة تماماً، لذلك استطاع الأتراك ومن خلال علاقاتهم مع الروس، من تكرار التجربة مرة أخرى لكن بطريقة مختلفة، من خلال دخول قواتها إلى مدينة إدلب في تشرين الأول ٢٠١٧، ولم يعرف حتى اللحظة نتائج تلك العملية، لكنها بكل تأكيد في حال استقر الأمر للأتراك، فإن فكرة وصل الدويلة الكردية بالبحر الأبيض باتت ضرباً من الخيال..

إذاً فإن تقاطع المصلحة التركية بعدم السماح لإنشاء دويلة كردية مع مصلحة الشعب السوري في الحفاظ على وحدة أراضيه جعل من التدخل التركي مرحب به، بل ومطلوب عند عموم الشعب، وعند أهل إدلب خصوصاً، إلا أنّ السوريين لا يزالون يرون في الأتراك طموحات أكبر مما حققته في هذه المنطقة أو تلك، فهم يعدون تركيا من آخر بقايا الدول الصديقة للشعب السوري..

تجارب دول خاضت مشاكل عرقية أو طائفية أو أهلية وتجاوزتها:

عند الحديث عن المشاكل الطائفية والعرقية والأهلية التي تعاني منها سورية اليوم فلا بد من إجراء مقارنات مع دول أخرى عانت هي الأخرى من ذات المشكلات، ولا بد أيضاً من دراسة الآليات التي استطاعت من خلالها تجاوز تلك المرحلة، ومن ثم محاولة إسقاط تلك التجارب على الحالة السورية، في محاولة لإيجاد حلول عملية تساعد البلاد في الخروج من أزمتها الحالية وبالتالي المحافظة على وحدة التراب السوري..

ورغم أنّ لكل بلد خصوصيته التي يمتاز بها، إلا أنّ دراسة تجارب الآخرين، الناجحة منها والفاشلة قد توفّر على الشعب السوري الكثير من الوقت والجهد والمال والدماء في بناء سورية الحديثة بعد انتهاء حكم نظام الأسد بغض النظر أكان ذلك قريباً أم بعيداً، وبغض النظر عن الآلية التي سيزول فيها النظام، خاصة مع تداخل المصالح الإقليمية والدولية على الأرض السورية..

وتجارب الدول في هذا الخصوص كثيرة ومتنوعة بدءاً من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كأكبر قوتين ما بعد الحرب العالمية الثانية مروراً بالصين القوة الصاعدة في هذا العصر ووصولاً إلى أمثلة لدول صغيرة أو فقيرة مثل لبنان ورواندا، فكل تلك الدول عانت في مرحلة من مراحلها حرباً عرقية أو طائفية أو أهلية تم تجاوزها، بل إنّ بعضها خرج أقوى بكثير من قبل، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت اليوم أقوى دول العالم..

الولايات المتحدة الأمريكية:

عانت الولايات المتحدة الأمريكية من ويلات حرب أهلية طاحنة استمرت من عام ١٨٦١ إلى ١٨٦٥ قُتل خلالها ما يزيد عن ٧٥٠ ألف جندي أمريكي، وعدد غير معروف من المدنيين، حتى قيل إنّ ٣٠% من شباب الجنوب قتلوا، وحوالي ١٠% من شباب الشمال قتلوا، وهو ما يشير إلى حجم الكارثة الإنسانية التي وقعت في تلك الحقبة..

انتهت الحرب بانتصار الشمال الذين عُرفوا باسم (الاتحاد) على الجنوب الذين عُرفوا باسم (الكونفدرالية) لتتوحد بعدها من جديد كل الولايات الأمريكية تحت مسمى (الولايات المتحدة الأمريكية)، وسرعان ما قاموا بتفعيل النظام الفيدرالي الجامع للولايات الأمريكية، وتأسيس حالة الاتحاد، كما أوجدوا حلولاً كثيرة للعديد من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعرقية

المُعقدة والمتشابكة أبرزها القضاء على الرِق، كما عملوا على مشروعات إعادة الإعمار التي استغرقت قرابة الـ ١٠ سنوات، نتج عنها تحوّل أمريكا لبوادر قوتها العظمى في نهاية القرن التاسع عشر..

الجدير بالذكر أنّ جوهر الحرب الأهلية الأمريكية كانت على قضية العبيد، فبينما أصرت الولايات الكونفدرالية على استمرار الرِق رفضته ولايات الاتحاد، ورغم أنّ قتلى هذه الحرب يتجاوزون كل قتلى الحروب الأمريكية التالية مجتمعين بما فيها الحربان العالميتان الأولى والثانية، إلا أنّ الأمريكيين تمكنوا من تجاوز تلك الحقبة لتكون هذه الحرب بداية ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية..

ربما يكون الدرس المستفاد الرئيس من تلك الحرب على الحالة السورية أنّه رغم وقوع الحرب الأهلية في أمريكا ورغم ارتفاع عدد الضحايا بشكل غير مسبوق إلا أنّ إعادة توحيد الولايات الأمريكية جعل منها قوة عظمى، وحولها من حالة حرب داخلية إلى قوة عالمية يحسب لها الحساب، وكذلك الحال في سورية، فبقدر ما يتمكن السوريون من الحفاظ على وحدة أراضيهم فإن أسباب القوة في بلادهم متوفرة، وبالتالي فقدرتهم على بناء سورية الجديدة سيكون له حظ أكبر..

الحرب الأهلية الروسية:

كانت الحرب الأهلية الروسية أكثر دموية وشراسة من الحرب الأهلية الأمريكية ففي الفترة الممتدة ما بين ١٩١٧ لغاية ١٩٢٢ قُتل ما يزيد عن ١٣ مليون شخص بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الأمراض التي انتشرت في تلك الفترة، وما زاد الحرب دموية واستقطاباً التدخل الخارجي تماماً كما يحدث اليوم في سورية، فقد تدخّل في روسيا الكثير من الدول مثل، اليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا واليونان، وتشيكوسلوفاكيا.

ورغم أنّ نتائج الحرب كانت كارثية من كل الجوانب، الإنسانية والاقتصادية والعمرانية، إلا أنّ البلاد تجاوزت تلك المرحلة، فقد أُنشئ الاتحاد السوفيتي على أنقاض الحرب الأهلية نهاية عام ١٩٢٢، وقد ازدادت قوته بانضمام العديد من الدول إليه، ليصبح الاتحاد السوفيتي قوة عالمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية..

وهنا نلاحظ تشابه الحالة الروسية مع الحالة السورية بتدخل أطراف دولية وإقليمية متعددة في الحرب الأهلية ما أدى لتأجيجها، وزيادة فاتورة الدم، وإطالة أمدها، إلا أنّ التخلص من النظام

القيصري في روسيا بالإضافة لتوحيدها مع أكثر من ست عشرة دولة مجاورة، حوّل الأوضاع في روسيا من حرب أهلية إلى دولة متقدمة، وهو ما يحتاجه السوريون اليوم من وحدة ومواجهة كل المتدخلين في الصراع للوصول إلى سورية الحديثة التي ينشدها الجميع..

الحرب الأهلية اللبنانية:

تعد لبنان الأقرب إلى سورية جغرافياً من أبرز الأمثلة على الحروب الأهلية وويلاتها، فقد عانت من حرب أهلية استمرت قرابة الـ ١٥ سنة، انتُهكت خلالها حقوق الإنسان وتحولت فيه لبنان إلى دولة فاشلة، ورغم انتهاء الحرب الأهلية هناك إلا أنّ جنرالات الحرب هم ذاتهم رجال السلام وقادة الدولة اللبنانية اليوم، لذلك ما زالت لبنان تعيش حتى اليوم تبعات تلك الحرب، وهي مهددة بالانفجار بأي لحظة نتيجة للاحتقان الطائفي الذي زادت جذوته مع طول أمد الثورة السورية والتدخل الدموي من (حزب الله)..

والأهم في الحرب الأهلية اللبنانية هو الطابع الطائفي الديني، فقد كانت الأطراف المتقاتلة ضمن محاور دينية وسياسية، وتمثلت في المسيحيين الموارنة والشيعة والسنّة والدروز، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، والإسرائيليين وكذلك الجيش السوري (الأسدي)..

إذن هناك أوجه شبه واختلاف بين الحالة اللبنانية والسورية، فالصراع الطائفي حاضر في الحالتين، لكن في لبنان كان أوضح وأكبر لكثرة الطوائف المتناقضة المتقاتلة، أما في الحالة السورية فالصراع يكاد ينحصر مع الطائفة العلوية التي تركز جهودها ضد المسلمين السنة حصراً لأنهم الأكثرية القادرة على السيطرة على الحكم..

ورغم أنّ لبنان خرج من حربه الأهلية موحداً جغرافياً، ربما لأنّ حجم لبنان لا يساعده من حيث المبدأ على التجزئة، إلا أنّ المحاصصة الطائفية كسياسة حكم في البلاد عملت على تكريس النَفَس الطائفي، وجعلت من شبح الحرب الطائفية جاثماً رغم مرور أكثر من ربع قرن على انتهائها، وما يزيد من وقودها الثورة السورية الحالية التي انغمس فيها اللبنانيون دون إرادتهم بالتدخل الفظيع من حزب الله الموغل في طائفيته، وتبعيته لإيران..

ويستفاد من ذلك، أنّ الطائفية السياسية، والمحاصصة على أساسها لم تكن حلاً فاعلاً طويل الأمد، لذلك فإن طرح مثل هذا الحل في سورية ليس وجيهاً على الإطلاق، ولن يساعد على الحفاظ

على وحدة التراب السوري على المدى البعيد، وعلى السوريين الاطلاع على كل تفاصيل الحرب الأهلية اللبنانية ما بعد تلك الحرب لتجاوز ما فشل في تجاوزه اللبنانيون..

التجربة العراقية:

كان الاحتلال الأمريكي للعراق ربيع ٢٠٠٣ علامة فارقة في تاريخ هذا البلد، إذ أدى التعامل غير المتوازن من قبل الاحتلال مع مكونات الشعب العراقي إلى تعميق الشرخ المجتمعي، فسرعان ما انقسم المجتمع إلى ٣ مكونات رئيسة؛ المسلمون (السنة)، الشيعة، الأكراد..

وقد تزايد الاحتقان الطائفي بين الشيعة والمسلمين (السنة) يوماً بعد الآخر وصولاً إلى ذروة ذلك الاحتقان بتفجير ضريح الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء، في ٢٢ شباط ٢٠٠٦، وهو ما حوّل الاحتقان إلى مواجهات حقيقية، كانت حصيلتها قتل عشرات الآلاف من المسلمين (السنة) من قبل ميليشيات شيعية متطرفة، في المقابل قام تنظيم القاعدة (الذي لم يكن يملك حاضنة شعبية سنية) بعمليات تفجير في مناطق شيعية أودت بمئات القتلى منهم..

ونظراً لأن الميليشيات الشيعية كانت أكثر تنظيماً ودعماً من جهات محلية وإقليمية مثل إيران، فإن الضحية في العراق كانوا المسلمين (السنة) الذين اضطر كثير منهم إلى الهجرة، مما أحدث تغييراً ديمغرافياً خطيراً في البلاد..

لكن ورغم أنّ سهام القتل والتهجير كانت موجهة حصراً إلى صدور السنّة إلى أنّ واقع العراق بكل مكوناته لم يمكن بأفضل حال، إذ إنّ الاقتتال الطائفي في البلاد فاقم من مشكلاته الاقتصادية فضلاً عن مشكلاته الأمنية والمجتمعية، فحتى المدن الشيعية تعاني من البطالة والفقر والجهل والمرض، وهو ما دفع العديد من تلك المدن والمحافظات الشيعية بالخروج بمظاهرات تطالب بتحسين أوضاعهم المعيشية، بل وصلت المطالب بخروج إيران من العراق باعتبارها دولة محتلة..

ومنه نجد أنّ استنجاد الطائفة الشيعية بإيران من جهة، وحصولها على امتيازات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى لم يحقق لتلك الطائفة طموحاتها الاقتصادية أو الجغرافية أو غيرها، بل انحصرت الامتيازات ببعض المتنفذين في الحكومة الذين سرقوا المليارات، وتركوا طائفتهم وشعبهم يلاقوا ويلات الحرب والقتل، والويلات الاقتصادية والاجتماعية..

ونفس الأمر ينطبق على أكراد العراق الذين سعوا للانفصال عن بلادهم، فخسروا المكون السني، وباتوا اليوم عرضة لهجمات الميليشيات الشيعية، التي لن تكتفي باستعادة كركوك ذات الأهمية الجغرافية والاقتصادية، بل إن التهديدات تطال أربيل عاصمة الأكراد، ولن يوقفهم عن دخول تلك المدينة إن الضوء الأحمر الأمريكي الذي يمكن أن يتحول إلى ضوء أخضر بأي لحظة تجد فيها الإدارة الأمريكية مصلحة في ذلك..

وإذا أردنا أن نطابق الحالة العراقية على الحالة السورية، نجد أن هناك طموحاً طائفياً يقوده شيعة العراق للاستحواذ على البلاد وخيراتها، يقابله طموح علوي للاستمرار في سرقة البلاد، حتى على حساب أبناء طائفتهم الذين قتل من شبابهم عشرات الآلاف أملاً في إنهاء الوجود السني أو إحداث التغيير الديمغرافي لصالحهم، وإذا دققنا في حالة الدولتين نجد أن الوقود في كلتا الحالتين هم عوام الشيعة وعوام العلويين..

وستبقى العراق دولة فاشلة ما دام حكامها طائفيون، وما داموا ينظرون إلى عموم الشعب بنظرة طائفية أو عرقية، وهو ذات الأمر في سورية، فلن تقوم لسورية قائمة ما لم يتخلص الشعب من الطغاة، وما لم ينشئوا دولة على أساس مدني، لا تفرق بين أبنائها، ولا مكان فيها للمحاصصة الطائفية أو العرقية..

الحرب الأهلية في رواندا:

تجربة جمهورية رواندا في إفريقيا تجربة تستحق الدراسة وإسقاط نتائجها على الحالة السورية، فقد تعرضت رواندا لعملية تطهير عرقي واسع النطاق قُتل خلالها أكثر من ٨٠٠ ألف شخص من أقلية التوتسي وحدها، وكادت تلك الأقلية تباد عن بكرة أبيها، لولا تغير الظروف وإسقاط الحكومة المتطرفة في البلاد التي قضت على أكثر من الثلثين من تلك الأقلية في مئة يوم فقط..

وربما التشابه ما بين الحالة السورية والحالة الرواندية تستدعي استحضار تلك التجربة، فأقلية التوتسي التي تشكل ما بين الـ ١٠ والـ ٢٠ بالمئة من مجمل السكان سيطرت على مفاصل الحكم في البلاد بتدخل خفي من بلجيكا، وهو ما أحدث نقمة كبيرة من أكثرية الهوتو، فعملت تلك الأكثرية وفي أول فرصة لها بوصولها إلى الحكم على القضاء على تلك الأقلية وسط تعتيم إعلامي مريب..

وفي الحالة السورية فإنّ الأقلية العلوية سيطرت على مفاصل الحكم في البلاد بدعم خفي منذ الاحتلال الفرنسي، وعملت تلك الأقلية على تهميش وظلم الأكثرية، حتى باتت كل المناصب العليا والحساسة في البلاد بيد تلك الطائفة على حساب الشعب المسلم (السني)، لكنّ الاختلاف بين رواندا وسورية أنّ المجتمع الدولي ما زال داعماً للأقلية العلوية، رغم ما تقوم به من إبادة جماعية للأكثرية التي هي شعب سورية بالقتل والتهجير حتى اختل التوازن الديمغرافي في العديد من المناطق السورية، كل ذلك يجري بمزاعم الخوف من انتقام الشعب، رغم أنّ التاريخ يشير إلى أنّ المسلمين السنّة تعايشوا مع كل الأقليات ولم يقوموا بالقتل على أساس طائفي، رغم امتلاكهم لمفاصل القوة في حقب تاريخية متعددة..

خلاصة التجارب السابقة:

من الأمثلة السابقة وجدنا أنّ البلاد التي تتعرض لحروب داخلية إما أن تخرج بصورة أقوى من ذي قبل كتجربة الولايات المتحدة الأمريكية وتجربة الاتحاد السوفيتي بل وحتى التجربة الصينية، (التي عانت من حرب أهلية أودت بحياة ما يزيد عن ٤ ملايين شخص، والآن الصين في مصاف الدول المتقدمة)، وإما أن تُحوّل الحربُ الأهلية البلادَ إلى دولة فاشلة أو على أقل تقدير غير قادرة على تجاوز مرحلة الصراع الداخلي، مثل لبنان التي تقف على صفيحٍ من نار رغم انتهاء القتال منذ ربع قرن، وكذلك الحال بالنسبة لرواندا..

سبب نجاح الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، هو القدرة على الحفاظ على وحدة بلادهم مما أعطاهم القوة والقدرة على المناورة رغم التدخل الخارجي المتسلط على كلتيهما في مرحلة من المراحل، وسبب عدم نجاح لبنان ورواندا هو الشحن الطائفي المستمر والانسياق وراء دول إقليمية ودولية تسعى لاستمرار حالة عدم الاستقرار لضمان السيطرة على تلك البلاد، وخاصة من إيران وإسرائيل..

وعليه فإن سورية أحوج ما تكون إلى تماسك أراضيها، فهي أصلاً بجغرافيتها الحالية غير قابلة للتجزئة، وستتحول إلى دويلات فاشلة في حالة التقسيم، ومن جهة أخرى هي أحوج ما تكون لتأسيس نظام حديث لا يكون للمحاصصة الطائفية مكان في هيكلية الدولة ووظائفها، ولا يكون ذلك إلا باعتماد الانتخابات القائمة على أساس الكفاءة، لا على أساس الطائفة..

عوامل نجاح السلم الأهلي في سورية المستقبل والعدالة الانتقالية:

رغم أنّ السوريين يرفضون تسمية قضيتهم الحالية بالحرب الأهلية، وذلك لأنّها ثورة ضد الظلم والاستبداد والديكتاتورية وليست حرباً ضد طائفة معينة أو عرقية ما، إلا أنّ واقع الأمر هو أنّ ما تعيشه سورية حرب مكونة من طرفي صراع رئيسين، الأول النظام السوري الذي يستميت للمحافظة على مكاسبه السياسية التي حققها على مدار ما يزيد عن أربعة عقود مشبعة بالظلم الطائفي المريع في كل الميادين الحيوية في البلاد، والطرف الآخر هو الشعب السوري، الذي يستميت للحصول على حقوقه الأساسية من الحرية والكرامة والعدالة..

وقد حاول النظام منذ اليوم الأول للثورة جرّ الشعب لحرب طائفية، فزعم أنّ الثوار ما خرجوا إلا لمواجهة الأقليات عموماً والطائفة العلوية خصوصاً، ولما فشل في إقناع الداخل والخارج بنظريته، بدأ فعلياً بحشد الطائفة العلوية للغوص في وحل تلك الحرب، وهو ما حملّ الطائفة أوزار النظام كاملة كما يرى الشعب، فقد انغمس العلويون في دعم النظام باستماتة، بعد أن أقنعهم النظام بأنّ سقوطه يعني بالضرورة انتقام الشعب من تلك الطائفة، وهو ما جعل الثورة السورية تبدو وكأنها حرب أهلية..

وساعد في ذلك الإعلام الغربي الذي وصف الثورة منذ أن رفعت السلاح بالحرب الأهلية، وربما لذلك حساباته الخاصة، فهم بذلك يرفعون عن كاهلهم عبء إنقاذ الشعب، فالقضية ليست بين ديكتاتور وشعب، بل بين أفراد الشعب أنفسهم، وبذلك تسقط عنهم الكثير من التبعات الأخلاقية، فدعاة الديمقراطية والحريات لن يتدخلوا في حرب أهلية، وسيقفون على مسافة واحدة بين أطراف الصراع، وفي ذلك أزمة أخلاقية بحد ذاتها..

ومما لا شك فيه أنّ الصراع ما كان ليستفحل بصورته الحالية لو لا التدخلات الخارجية من الدول ذات المصالح في سورية، فعلى عكس مصطلح الحرب الأهلية الذي استخدمته وسائل إعلامية غربية، نجد أنّ إيران وروسيا مثلاً استخدمتا مصطلح الحرب على الإرهاب، وذلك لتبرير وجودهما هناك ودعمهما للنظام، وهو ذات المصطلح الذي باتت الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمه لتبرير تخاذلها في الملف السوري، ولتحقيق مصالحها هناك، فأنشأت تحت هذا المصطلح قواعد عسكرية في عدة مناطق..

وبغض النظر عن توصيف ما تعيشه سورية، سواء أكانت ثورة كما يراها الشعب السوري، أو حرباً أهلية كما يراها الغرب، فإن البلاد تعيش حالة حرب مكتملة الأركان، وهو ما يستدعي البحث عن السلم الأهلي وإيقاف نزف الدم في البلاد، ليس بصورة مؤقتة فحسب، بل بصورة دائمة، تصبح فيه البلاد في حالة أمن واستقرار، يمكّنها من استعادة زمام المبادرة لتكون دولة حديثة كما يحلم بذلك الشعب..

والسلم الأهلي مفهوم برز كحالة معاكسة لحالة الحرب الأهلية، فهو سلام دائم بين مكونات الدولة، ورفض لكل صور القتل والقتال، أو حتى مجرد الدعوة إليه أو التحريض عليه، أو تبريره، وهذا الأمر ليس بالسهولة في ظل المآسي التي عاشها الشعب من قتل وتدمير وتهجير، وهو ما يتطلب العدالة الانتقالية، التي تعني مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية من أجل معالجة ما خلّفته الحرب من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما يتضمّن الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات.

وحتى يضمن السوريون السلم الأهلي في بلادهم وبصورة غير مؤقتة فلا بد من مقومات أساسية لذلك السلم يمكن تلخيصها بثماني نقاط وهي:

١- **تعزيز الإدارة التعددية السلمية**: بما أنّ التعددية الاجتماعية (طوائف وأعراق) ظاهرة طبيعية ومألوفة في كل مجتمعات العالم فإنّ إدارة تلك التعددية وفق إدارة سلمية تحفظ للجماعات المتنوعة العيش ضمن البلد الواحد في أجواء من الاحترام المتبادل واحترام الخصوصية سيكون مقوّماً أساسياً للسلم الأهلي..

٢- **الاحتكام إلى القانون أو سيادة القانون:** بحيث يتساوى الأفراد أمام القانون دون النظر إلى العرق واللون والجنس والدين، ويحاكم الشخص أمام القضاء العادل، ولا يعامل معاملة استثنائية بسبب انتمائه السياسي، أو موقعه الوظيفي، أو نفوذه الاقتصادي، أو انتمائه الديني والقومي، وهذا أحد أهم مؤشرات استقرار السلم الأهلي التفاعلي.

٣- **الحكم الرشيد:** ويعني المساءلة والشفافية في العمل السياسي والإداري، فأما المساءلة فهي تشمل جانبين: (تقييم الأداء - والثواب والعقاب)، وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات والمنظمات

السياسية والرقابية، والصحافة والإعلام ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وأما الشفافية فتعني العلنية في مناقشة الموضوعات، وتداول المعلومات بحرية تامة.

٤- **حرية التعبير:** ذلك أنّ المجتمعات تقوم على التعددية الثقافية والدينية والقومية والسياسية، ولكل طرف لديه ما يشغله وما يود تحقيقه، وهنا مكمن أهمية هذه الحرية..

٥- **العدالة الاجتماعية:** فلا تحتكر مجموعة صغيرة كل شيء في الدولة، وتقتضي العدالة الاجتماعية أن يحصل كل شخص على فرص حياتية متوازية مع غيره من تعليم وصحة وغيرهما، مع انتفاء كل أشكال المحسوبية والوساطة.

٦- **وجود إعلام حر ومتوازن:** فهو بذلك يقوم بدور الرقيب على السلطات من جهة، ويتيح حرية التعبير من جهة أخرى، مما يعزز السلم الأهلي..

٧- **تجريم التفاضل العصبوي التقليدي:** ويكون ذلك بالدرجة الأولى على تجريم الطائفية والاقتتال الأهلي على أسس تقليدية، خارج إطار القانون.

٨- **العدالة الانتقالية:** فهي تشكل أحد صمامات الأمان لعودة السلم الأهلي في المجتمع والدولة التي شهدت ثورةً أو حراكاً تحررياً أو انتقالاً في السلطة السياسية، فهي مجموعة الأساليب والآليات التي يستخدمها المجتمع لتحقيق العدالة في فترة انتقالية في تاريخه، وغالباً ما تكون بعد اندلاع ثورة أو انتهاء حرب، فيترتب عليها انتهاء حقبة من الحكم السلطوي القمعي داخل البلاد.

وأهم ما في العدالة الانتقالية محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا بتقديم الاعتراف بحقوق الضحايا، وبالتالي تشجع الثقة المدنية، وتقوّي سيادة القانون والديمقراطية.

تلك المقومات الثمانية تعد العوامل الأساسية لنجاح السلم الأهلي، وهي وإن كانت تأتي في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب وزوال الطاغية، إلا أنّ فهم تلك النقاط وإدراكها على الوجه الصحيح، وتهيئة المجتمع لها مسبقاً، سيسهّل المهمة، ويجعل النتائج مضمونة بصورة سليمة، حيث يصعب على المجتمع أن يتقبل تلك المبادئ بشكل سريع، خاصة ممن يعيشون يوميات الثورة بصورة مباشرة، بما تحتويه تلك اليوميات من قتل وتعذيب وتدمير وتهجير، ذلك أنّ بناء سورية الجديدة يحتاج إلى البعد عن ثقافة الانتقام، والاكتفاء بالقصاص من المجرمين دون تحميل مرجعياتهم الدينية أو العرقية مسؤولية ما قاموا به..

نوع الدولة السورية التي ستحافظ على توازن المكونات المجتمعية

عند الحديث عن المفاصل الضرورية للمحافظة على وحدة التراب السوري فإنّ السؤال الملح: ما هو شكل الدولة السورية المسؤولة عن الحفاظ على سورية موحدة جغرافياً واجتماعياً، فإذا ما زال النظام الحالي فإنّ أولى المهمات الموكلة للشعب السوري عموماً وللطبقة المثقفة منه خصوصاً وضع دستور أهم بنوده تحديد شكل تلك الدولة..

وأشكال الدول عدة، فإما دولة بسيطة أو دولة مركبة، والدولة البسيطة هي الشكل التقليدي لمعظم دول العالم بما فيها سورية حتى بداية الثورة فيها، فالدولة البسيطة هي الدولة المفردة التي يتوحد فيها مركز السلطة ولا يتعدد، وتتسم بوحدة الدستور والقوانين، ووجود حكومة مركزية واحدة لها السلطة الكاملة لإدارة شؤون البلاد دون أن يشاركها في ذلك أي هيئات أو حكومات أخرى.

بكل تأكيد فإن حلم السوريين في أن تبقى سورية بهذا الشكل، دولة بسيطة موحدة، فيها سلطة واحدة لكنّها غير ديكتاتورية (كما هو حالها الآن)، وبذلك ضمان بعدم تقسيم البلاد، وبالتالي تحافظ على قوتها الجغرافية والسكانية، وتحافظ على تأثيرها الإقليمي والدولي، وهي بهذا الشكل تستثمر كل خيراتها الزراعية والنفطية والبشرية بصورة متكاملة ما يجعلها دولة متقدمة لو زال عنها التدخلات الخارجية..

لكنّ الحفاظ على شكل الدولة السورية بصورتها البسيطة قد لا يكون سهلاً خاصة في المرحلة الانتقالية التي تتكاثر حولها الطموحات والأطماع، لفئات مختلفة قد تجد في انفصالها عن البلاد مصالح فئوية أو مادية غير مدركة لمآلات مثل ذلك الانفصال، لذلك من المفيد دراسة الأشكال الأخرى للدول المركبة، وأبرزها الدولة الفيدرالية والدولة الكونفدرالية..

في الدولة الكونفدرالية تتفق مجموعة من الدول المستقلة (دويلات في الحالة السورية) بموجب معاهدة دولية على إنشاء كيان مشترك ومستقل تسند له مهمات معينة، ولا يملك هذا الاتحاد سلطة آمرة على الدول الأعضاء، وينحصر دوره غالباً على رسم التوجهات العامة لأعضائه وتكون الدول حرة في الأخذ بهذه التوجهات أو لا، كما لا تتمتع هيئة الاتحاد بشخصية دولية رغم أهميتها في توجيه وتنسيق سياسات أعضائها..

وخطورة الاتحاد الكونفدرالي في أنّ الدول الأطراف هي دول مستقلة تحتفظ بسيادتها ودستورها وحكومتها، وبالتالي فإنّها قنطرة إلى الانفصال في الحالة السورية، فلكل دويلة نظامها الخاص، وربما يحتاج الأفراد لبعض الموافقات عند الانتقال من دويلة لأخرى، وبالتالي فلن يبقى من الدولة السورية إلا اسمها، خاصة في ظل الاستقطابات العرقية والطائفية..

أما في الدولة الفيدرالية فإن الدول أو الدويلات التي تشكل ذلك الاتحاد، ينضم بعضها إلى بعضها الآخر بموجب دستور عام يوزع السلطة بين الولايات من ناحية والحكومة المركزية المشتركة من ناحية أخرى، بحيث يضمن للولايات حكم نفسها وإدارة معظم أمورها الداخلية بينما تتولى الحكومة المركزية المشتركة إدارة العلاقات الخارجية للدولة وبعض الأمور الداخلية للولايات ككل، والمثال الأبرز على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية..

وتعد الدولة الفيدرالية حلاً وسطاً بين الدولة البسيطة والدولة الكونفدرالية، فإذا كانت الأخيرة مرفوضة تماماً لدى عموم الشعب السوري فربما يكون في الفيدرالية حلٌّ ولو بشكل مؤقت، وهذا الحل يحتاج إلى الكثير من ورش العمل وحملات التوعية لإيصال مفهومها الصحيح إلى عموم الشعب..

كما أنّ فكرة الفيدرالية تحتاج إلى الكثير من المفاوضات بين جميع مكونات الشعب السوري للوصول إلى صيغة مقبولة للجميع يُضمن من خلالها وحدة الأراضي السورية، والتساوي في توزيع الثروات والسلطات، فغالباً ما يقع الخلاف المستقبلي في قضايا الثروة وتقسيم السلطة، وهو ما يُوجب على الجميع أن يكون واضحاً وشفافاً منذ البداية وبعيداً عن الأجندات الفئوية الضيقة أو الأجندات الخارجية ذات المصالح المتناقضة مع مصالح البلاد..

قد يرى البعض في طرح فكرة الدولة الفيدرالية جرأة كبيرة، في ظل أحلام الشعب بالبقاء في سورية الموحدة البسيطة، لكن ربما واقع الحال سيدفع بالعقلاء والمثقفين بالاختيار بين أخف الضررين، بما يحفظ وحدة الجغرافية السورية والتاريخ السوري، ويمنع شبح التقسيم الذي سيكون أضراره بكل تأكيد كارثية على كل الفئات..

نتائج وتوصيات للمحافظة على الوحدة الجغرافية لسورية:

نستطيع من خلال البحث الوصول إلى عدة نتائج مهمة جداً يمكن من خلالها استخلاص التوصيات المطلوبة للحفاظ على وحدة التراب السوري:

١- سورية لا تعيش حالة حرب أهلية:

كما مرّ معنا من خلال البحث فإن الشعب السوري حتى هذه اللحظة يرفض تسمية ما يجري في البلاد حرباً أهلية رغم تأكيد هذه التسمية من قبل الإعلام الغربي، ويعود ذلك إلى بدايات الحراك الثوري الذي يؤكد أنّ الشعب لم يخرج لأحقاد طائفية، كما لم يخرج لمطالب خدمية ومعيشية، بل خرج بحثاً عن حريته وكرامته، ورفضاً للنهج الديكتاتوري الذي عاشه على مدى عدة عقود من حكم آل الأسد..

لقد حاول النظام منذ اليوم الأول من الثورة الترويج للحرب الأهلية تشويهاً للثورة من جهة، ولأخذ المشروعية في مقاومة الحراك بكل قسوة من جهة أخرى، فوظّف الطائفة العلوية التي ينتمي لها بشار الأسد لخدمة أجنداته السلطوية، وهو ما خلط الأوراق ليجعل من الثورة تأخذ شكلاً طائفياً، لتبدو على أنها حرب أهلية، إلا أنّه مع دخول الثورة عامها السابع لم نجد أنّ الثوار قتلوا فرداً واحداً لأنه علوي، بل لأنه يعمل لصالح النظام ويحارب إلى جانبه، وبذات التهمة قتل الثوار العديد من أبناء السنّة ومن الفئات الأخرى، حيث إنّ تطابق دين الثوار مع عملاء النظام وجنوده لم يمنعهم من إيقاع العقوبات عليهم بما في ذلك القتل..

ورغم ذلك نجد أنّ تصرفات النظام الممنهجة ضد الشعب أو الأكثرية السنيّة رفع من الخطاب الطائفي خلال فترة الثورة بصورة كبيرة، لم يتوقعها الشعب، الذي تعايش مع كل الطوائف بروح الأخوة والسلام عقوداً قبل وصول آل الأسد إلى الحكم..

وبما أنّ لكل فعل رد فعل، فإن التجييش الطائفي من قبل النظام أخرج الكثير من أفراد الشعب عن طبيعته، وجعل منهم من يقول بضرورة مواجهة الطائفة العلوية، ومواجهة داعمي تلك الطائفة من الشيعة سواء من أبناء سورية وهم قلة قليلة تنحصر في قرى صغيرة، أو من أولئك الشيعة القادمين من كل أنحاء العالم، من إيران والعراق ولبنان وأفغانستان ودول أخرى، جاؤوا لسورية مقاتلين ومدافعين عن حكم الأسد، وقد قاموا بأعمال مريعة بحق أبناء سورية..

بكل تأكيد كان النظام السوري طائفياً بامتياز، وقاتل السوريين بنفس طائفي واضح، وهو بذلك كان السبب الرئيس والوحيد للتوتر بين مكونات الشعب السوري، إلا أنّ مواجهة الطائفية بطائفية مثلها لن يكون حلاً حقيقياً للقضية السورية، وقد ذكرنا أمثلة لذلك في البحث، وعلى رأسها لبنان ورواندا، فرغم أنّ الأكثرية في رواندا تمكنت من القضاء على ثلثي الأقلية بأقل من مئة يوم، إلا أنّ الأقلية ما زالت موجودة وتسبب التوتر الدائم في البلاد..

إصرار السوريين حتى هذا اليوم على عدم وصف القضية السورية بالحرب الأهلية يشير لدلالتين رئيستين؛ الأولى أنّ الشعب يرفض الطائفية بكل أشكالها، ويرفض وصف الثورة بالصراع ما بين أكثرية وأقلية، والدلالة الثانية رفض الشعب لمبدأ تقسيم سورية كحل لقضيته، إذ إنّ التسليم بأنّ ما تعيشه البلاد هو حرب أهلية سيكون من نتائجه القبول بالتقسيم على أسس طائفية وعرقية وهو ما يعده الشعب السوري خطاً أحمر، وثابتاً من ثوابت ثورته القائمة على وحدة البلاد جغرافياً واجتماعياً..

٢- العامل الخارجي هو المؤثر الرئيس في القضية السورية:

من خلال هذا البحث وجدنا أنّ العامل الخارجي له الدور الأبرز في التأثير على مجريات الأحداث في سورية، وقد تضخّم هذا الدور مع تقدم عُمْر الثورة بصورة كبيرة جداً حتى وصلنا اليوم إلى مفاوضات لا يوجد فيها أي طرف سوري، لا من النظام ولا من الثوار، فكان مثلاً اتفاق الهدنة في التاسع من تموز ٢٠١٧ في الجنوب السوري اتفاقاً أمريكياً روسياً بامتياز، وحين سُئل مسؤول سوري بعد يوم من تطبيق الهدنة: هل النظام موافق على تلك الهدنة، فأجاب: "السكوت علامة الرضا"، وهو ما يدل أنّ النظام لم يكن شريكاً في تلك المفاوضات ولا حتى الثوار..

وعند الرجوع تاريخياً وجدنا من خلال هذا البحث أنّ العامل الخارجي كان حاضراً بقوة منذ الاحتلال الفرنسي للبلاد، فقد تدخل الفرنسيون في تركيبة المجتمع السوري، فحركوا الأقليات وأغروهم بالمناصب والرتب في الجيش والمؤسسات الأمنية، فكان تشكيل جيش المشرق في عشرينيات القرن الماضي، وهو جيش طائفي بامتياز، تَشكّل من كل الأقليات السورية، مع استثناء الأكثرية العربية السنية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل حاول الفرنسيون تقسيم سورية على أساس طائفي، إلا أنّ تجزئة البلاد لأربع دويلات طائفية لاقى فشلاً ذريعاً وسرعان ما عادت سورية إلى شكلها الحالي..

ونستنتج من ذلك أنّ النظام السوري ما كان له أن يصمد أمام الثورة السورية طوال هذه المدة لولا التدخل الخارجي، وهذا يؤكد أنّ ذلك التدخل الخارجي هو ما أوصل السوريين إلى وضعهم الحالي من انسداد الأفق أمام حل عادل لقضيتهم، فكل الدول التي لها مصالحها في البلاد، تقف حجر عثرة أمام أي حل، لرغبتها بتحقيق المزيد من المكاسب، وهو ما أوصل مكونات الشعب إلى خطاب متشنج، وصل بالبعض إلى المطالبة بالانفصال بكيانهم عن سورية، رغم ما في ذلك من تبعات خطيرة..

٣- السلم الأهلي يمكن أن يتحقق في البلاد:

رغم ما وصلت إليه مكونات الشعب السوري من خطاب متشنج في التعاطي مع قضايا البلاد والرؤية المستقبلية للحل، إلا أنّ حظوظ الوصول إلى سلم أهلي شامل وحقيقي ما زالت واردة، فقد عاش الشعب السوري سنوات طويلة في ظل سلم أهلي مخادع في عهد آل الأسد، ذلك أنّ السلم الأهلي السكوني طوال تلك الفترة كان منضبطاً وفق إرادة السلطة القمعية، فكان الانفجار هو مآله في أول فرصة سنحت من خلال الثورة، أما اليوم فإن تشكيل هذا السلم سيكون منضبطاً وفق إرادة الشعب وبعد معاناة طويلة أيام حكم آل الأسد وفترة الثورة التي أعطت الجميع دروساً في قيمة بناء السلم الأهلي والمحافظة عليه..

ويمكن تجاوز أي معوقات قد تطرأ أثناء بناء السلم الأهلي من خلال عدة عوامل في المرحلة الانتقالية منها:

أ- التكافل الإغاثي: ففي المرحلة الانتقالية سيكون الشعب بحاجة إلى عمليات الإغاثة، فإن تم ذلك من خلال تعاضد مكونات الشعب، فسيكون له أثر كبير في بناء الثقة بين تلك المكونات بما يصب في مصلحة السلم الأهلي..

ب- الشعارات الثورية المؤيدة لوحدةَ الشعب السوري: فرغم أنّ الثوار رفعوا الشعارات الداعية لوحدة الشعب في بدايات حراكه الثوري، إلا أنّ تأكيد تلك الشعارات في المرحلة الانتقالية له أهميته الخاصة، بعد ما شاب تلك المرحلة من خدش لوحدة السوريين بطوائفهم وأعراقهم..

ج- تفعيل دور المشايخ والعلماء وزعماء الطوائف: فكما كان لكثير من زعماء الطوائف دور في تأجيج الخلاف وتصعيد الخطاب الطائفي، فإنّ دورهم كبير أيضاً في تخفيف حدة ذلك الخطاب وصولاً لإلغائه، ويتحمل زعماء الأقليات القسط الأكبر في ذلك، وخاصة الطائفة العلوية، فكما كانوا

المحرضين لشبابهم للدفاع عن النظام واستهداف الأكثرية، فإن من واجبهم تغيير ذلك الخطاب للاندماج مع بقية مكونات الشعب السوري..

د- الإسراع في تشكيل الحكومة المدنيّة: فبعد سنوات من سيطرة العسكر على مفاصل الحكم في البلاد، لا بد من تشكيل حكومة مدنيّة تلبّي تطلعات الشعب، وتحقق لهم السلم الأهلي المنشود، من خلال مجموعة الإجراءات الكفيلة ببناء ذلك السلم وعلى رأسها العدالة الانتقالية..

هـ- العدالة الانتقالية: وذلك من خلال محاسبة المسؤولين عن الجرائم بواسطة الحكومة المدنية، ليشعر الجميع بأنّه سيأخذ حقه، وأنّ المجرم لن يفلت من العقاب وسينزل به أقسى درجات العقوبات، مما يوقف عمليات الثأر المتوقعة في المرحلة الانتقالية ويقتل روح الانتقام..

ز- المصالح الاقتصادية: التي تربط أجزاء البلد الواحد ومكوّنات الشعب، فالمعلوم أنّ سورية جزء لا يتجزأ، فاقتصادها قائم على نفط المناطق الشرقية وتجارة وصناعة المناطق الوسطى وزراعة المناطق الريفية، وحركة النقل البحرية للمناطق الساحلية، لذلك نجد أنّ العامل الاقتصادي سيكون له دور في بناء السلم الأهلي من جهة، وتعزيز وحدة البلاد من جهة أخرى..

وإذا ما أضفنا إلى النقاط السابقة دستوراً محكماً يعزز السلم الأهلي، ومناهج دراسية تعليمية تغرس قيم المواطنة في نفوس الأطفال، فإننا بذلك نؤسس لسلم أهلي متين وحقيقي، يدوم سنوات وعقوداً، ما دام الشعب يرفض التدخلات الخارجية ويدوس على حظوظ النفس في سبيل إعلاء شأن الوطن..

هذا ليس حلماً بعيد المنال، وإنما فكرة واقعية ممكنة التطبيق، يعززه الواقع الأليم الذي يعيشه المواطن السوري من كل فئات المجتمع، ذلك الواقع الذي سيكون ضاغطاً على الجميع للقبول بسورية موحدة يحكمها أبناؤها، دون طائفية أو عرقية، ودون الاستماع لضغوط الخارج، وربما تكون آلام الثورة السورية سبباً في نهضة البلاد، كما نهضت الولايات المتحدة الأمريكية بعد حربها الأهلية، وكذلك روسيا التي بنت مجدها على ركام الحرب الأهلية، والصين كذلك، وفي هذا أمثلة لثلاث دول من بين خمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي..

الحديث عن وحدة سورية وصعوبة تقسيمها لأسباب جغرافية واقتصادية واجتماعية لا يعني على الإطلاق أنّ الدول ذات المصالح في سورية تؤمن بذلك، فالحديث عن تقسيم البلاد يتصاعد من

تلك الدول، ومن سوريين مرتبطين بتلك الدول أو مؤمنين بانسلاخهم بمكوّنهم وتشكيل دويلة لهم، وهذا يرمي بثقل كبير على الوطنيين والمثقفين لتوعية كل أفراد الشعب السوري بخطورة أي فكرة تقسيمية لبلادهم، وخاصة توعية أولئك الذين يعتقدون أنّ انفرادهم بدويلة لهم سيكون انتصاراً لحلم طال انتظاره، حتى لا يدركوا خطأ حساباتهم بعد فوات الأوان، فلا أحد يريد أن يرى سورية دولة فاشلة، فذلك ما يريده الأعداء على المستوى المحلي الخياني، وعلى المستويين: الإقليمي والدولي الطامعين بسورية وثرواتها ومكانها الاستراتيجي..

📖المصادر والمراجع:

١- عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا – مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا
٢- (الجغرافيا دعمت التاريخ في الحفاظ على الوحدة الوطنية، سورية.. بلد متعدّد الأديان في انسجام طائفي)، المصدر: دبي الإمارات اليوم.
٣- التوزيع الجغرافي للمجموعات الكردية المختلفة، موقع مشروع جوشوا للمجموعات الإثنيّة (https://joshuaproject.net/filter).
٤- (الأكراد والمشكلة الكردية في سورية) باسل العودات.
٥- العلويون بين التاريخ والسلطة (أورينت فيجن للدراسات والبحوث)
٦- تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي (ستيفن لونغريغ)
٧- صالح السعيدي، مسار الصعود العلوي للسلطة في سوريا، موقع إيلاف نقلاً عن القبس الكويتية.
٨- باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، (لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة العاشرة، ٢٠٠٧) ص ٣٣.
٩- حلب وتهاوي نظرية (سوريا المفيدة) - إياد الجعفري
١٠-تقسيم سورية.. مئة عام من الخطط والمحاولات (١٩١٦-٢٠١٦) – مركز إدراك للدراسات والاستشارات
١١-التغيير الديموغرافي في سوريا سنوات الحرب والتهجير ترسم ملامح أخرى للبلاد، كمال سعيد - كمال السروجي - محمد همام زيادة - أحمد العلي
١٢-التغيير الديمغرافي في سوريا (١٩٧٠-٢٠١٧).. المخطط والأدوات، تركي مصطفى
١٣-إيران وخطة التغيير الديموغرافي في سوريا، الغارديان، ١٤ / ١ / ٢٠١٧
١٤-لماذا قد لا يكون التغيير الديموغرافي من أهداف الحرب في سوريا؟-أيمن التميمي.
١٥-قصة العلاقات السورية الروسية – عبد الجليل زيد المرهون
١٦-أطماع بوتين في الشرق الأوسط تعود لزمن القياصرة – وول ستريت جورنال
١٧-النزاع العرقي والطائفي، وكيفية حله، د. هاجيمه يوشيكاوا، ترجمة ميسرة عفيفي.
١٨-تاريخ سورية المعاصر من الانتداب حتى صيف ٢٠١١، كمال ديب.